الجلسة العاشرة

للّجنة المركزية

للاتحاد الاشتراكى العربى

(الأربعاء ٢١ من رمضان سنة ١٣٨٨هـ ، الموافق ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٨م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الاشتراكى العربى

اللجنة المركزية

محضر الجلسة العاشرة

اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى، برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر، وحضور السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، الساعة السابعة والدقيقة الخمسين من مساء يوم الأربعاء ٢١ من رمضان سنة ١٣٨٨هـ ، الموافق ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ .

حضر السادة الأعضاء ، عدا :

السادة الأعضاء الأصليون :

١ – إبراهيم محمد عبد الله الخولى
٢ – د. أحمد السيد درويش
٣ – حسن عباس زكى
٤ – عباس محمود إبراهيم
٥ – فريد عبد الكريم
٦ – محمد حسن رشدى
٧ – محمد صدقى سليمان
٨ – محمد عنانى إسماعيل
٩ – محمود أبو غريب
١٠– د. مصطفى أبو زيد فهمى

ومن السادة الأعضاء الاحتياطيين :

١ – د. محمد عبد الوهاب شكرى

السيد / الرئيس :

بالنسبة لجدول الأعمال عندنا موضوعان .. وأنا الحقيقة عايز أضيف موضوع تالت نبدأ به الجلسة ، ان احنا ندى الفرصة للسيد وزير الخارجية .. بيدِّيكم فكرة عن جميع التطورات اللى حصلت فى الاتصالات الخارجية الخاصة بموضوع إسرائيل .. لغاية مقابلة سكرانتون الأخيرة، حتى تكونوا على بينة بالموضوع، وبعدين نكمل جدول الأعمال .

السيد / محمود رياض (وزير الخارجية) :

السيد الرئيس .. السادة الأعضاء ، خلال الأيام العشرة الماضية جرت بعض اتصالات هنا فى القاهرة، وكان بعضها استئنافاً لاتصالات كانت قد تمت فى نيويورك، وأهم هذه الاتصالات – أو النقاط – كان الرد على مقترحات راسك، التى كان قدّمها إلىّ فى نيويورك يوم ٢ نوفمبر، وكنا فى هذا الوقت رددنا عليها شفوياً، ولكن طوال شهر نوفمبر كان الأمريكيون يلحون على أن يحصلوا على رد كتابى من القاهرة، وقد أرسلنا أخيراً هذا الرد .

والاتصال الثانى – وهذه النقطة سأشير إليها بشىء من التفصيل – يتعلق بزيارة يارنج الأخيرة إلى القاهرة، والأحاديث التى دارت معه فى هذا الشأن. وقد أرسلنا إليه أيضاً مذكرة، أعتقد أنها إمَّا أن تسلم إليه اليوم أو غداً فى ستوكهولم .

والاتصال الثالث : هو الاتصال مع سكرانتون، مبعوث الرئيس الأمريكى المنتخب .

وإذا بدأنا بالنقطة الأولى المتعلقة بالرد على مقترحات راسك، فأقول : إن راسك كان قد قدم اقتراحاً تضمن سبع نقاط :

النقطة الأولى : ذكر فيها أن سياسة الولايات المتحدة ترى أن تنسحب إسرائيل من الأراضى المصرية .

النقطة الثانية : أشار إلى إنهاء حالة الحرب .

النقطة الثالثة : أشار إلى فتح الممرات المائية للملاحة بمجرد إنهاء حالة الحرب .

النقطة الرابعة : فيما يتعلق بحل مشكلة اللاجئين .. من رأى الأمريكيين أنه يجب أن يُسْأَل اللاجئ عن البلد الذى يجب أن يستوطنه .

النقطة الخامسة : تتعلق بتحديد السلاح فى المنطقة .

النقطة السادسة : تتعلق بتواجد قوات دولية فى شرم الشيخ، على ألاَّ تسحب هذه القوات إلاّ بناءً على قرار من مجلس الأمن، أو من الجمعية العامة .

النقطة السابعة والأخيرة : خاصة بالتوقيع على وثيقة مع إسرائيل .

هذه هى النقاط السبع التى اقترحها راسك، والتى كان يحاول أن نقدم عنها رداً كتابياً، وقد أُرسل إليه الرد فعلاً. وقد علق السيد الرئيس فى كلمته فى المؤتمر على هذا الموضوع، وأوضح موقفنا من المشروع الأمريكى، خصوصاً بالنسبة للنقطة الرئيسية وهى المتعلقة بالانسحاب .. كما أوضح سيادة الرئيس أيضاً – فى هذه الكلمة – نوايا إسرائيل التوسعية . ولذلك فقد جاء الرد مرتكزاً على هاتين النقطتين، ويوضح النوايا التوسعية لإسرائيل وأهدافها .

إن ردنا – أو بحثنا – ينبثق من هذا الموضوع الأساسى، وهو نوايا إسرائيل التوسعية. ولذلك فقد أشرنا فى ردنا فعلاً إلى بعض الحقائق التاريخية، من يوم أن بدأت المشكلة من سنة ١٩٤٧ ، وقت أن صدر قرار التقسيم ، كما أشرنا إلى بعض الأعمال التى قامت بها إسرائيل خلال الفترة الماضية .

أما بالنسبة لموضوع الانسحاب، فقد أوضحنا أن هذا الموضوع متكامل بالنسبة لكل الدول العربية، وأن قرار مجلس الأمن يشمل الانسحاب من كافة الأراضى، وليس من الأرض المصرية فقط. كما ذكرنا أن مصر مرتبطة بالتزامات عربية مع الدول العربية الأخرى، وبالتالى لا يمكن إنهاء حالة الحرب ما لم تنسحب إسرائيل من كافة الدول العربية. وأوضحنا أيضاً أنه حتى لو تعلن إسرائيل إنهاء حالة الحرب، فإن هذا لا يكون له معنى ما لم تنسحب أيضاً من كافة الأراضى العربية .

أما فيما يتعلق بالنقاط الأخرى، فأقول بالنسبة لنقطة إنهاء حالة الحرب : إننا بطبيعة الحال كررنا موقفنا.. إننا على استعداد لإنهاء حالة الحرب، ولكن لا يمكن أن يكون إنهاء حالة الحرب نافذ المفعول إلاَّ إذا انسحبت إسرائيل من كافة الأراضى العربية .

وبالنسبة للنقطة الخاصة بالملاحة، نحن قلنا : إننا وافقنا على قرار مجلس الأمن واحترام الملاحة ، هذا أحد البنود الواردة فعلاً فى قرار مجلس الأمن ، ولكن عندما نقول : إننا نحترم هذا البند الخاص بالملاحة، فعلى أساس أن إسرائيل سوف تلتزم أيضاً بتنفيذ كافة البنود الواردة فى قرار مجلس الأمن. وطبيعى أن من البنود الأساسية التى على إسرائيل أن تنفذها فى القرار ، بند الانسحاب بالكامل من كافة الأراضى العربية، والبند المتعلق باللاجئين .

ولذلك جئنا فى موضوع اللاجئين وقلنا : إن موقفنا منه هو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين . وهذا هو الموقف الرسمى الذى وقفناه فى الأمم المتحدة باستمرار . وهو أيضاً نفس الموقف

الذى وقفته كافة الدول العربية، وأيضاً ممثلوا فلسطين – عندما كانوا يتكلمون فى الأمم المتحدة – فقد كانوا يطالبون دائماً بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين. فنحن كررنا مرة أخرى موقفنا من موضوع اللاجئين على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

أما بالنسبة للنقاط الأخرى التالية، فهى ليست واردة فى قرار مجلس الأمن .. وهى المتعلقة بوجود قوات طوارئ دولية فى شرم الشيخ. وقد أجبنا على ذلك بأنه سبق أن قلنا ليارنج : " إننا على استعداد لقبول قوات من الأمم المتحدة لتفصل ما بين القوات المتحاربة، إلى أن تنسحب القوات الإسرائيلية من سيناء، وعندئذٍ يمكن لهذه القوات الدولية أن تبقى فى بعض المواقع التى كانت موجودة فيها فعلاً قوات الطوارئ الدولية قبل ٥ يونيو، على ألاَّ تكون لهذه القوات صفة الدوام ".

وبالنسبة للنقطة الأخرى غير الواردة أيضاً فى قرار مجلس الأمن – وهى النقطة رقم ٦ – والمتعلقة بموضوع التسلح، فى هذا نحن أجبنا طبعاً بأن هذا مرتبط باتجاهات إسرائيل العدوانية التوسعية، وسلامة وأمن الجمهورية العربية المتحدة .

أما عن موضوع الوثيقة التى يُطَالِب بأن نُوقعها مع إسرائيل، فكان ردنا : " إن التجربة مع إسرائيل أثبتت أنها دائماً تتنكر لتوقيعاتها، وأن هناك أربع اتفاقيات وقعتها فعلاً مع الدول العربية – هى اتفاقيات الهدنة التى وُقِّعت سنة ١٩٤٩ – وقد تنكرت إسرائيل لجميع هذه الاتفاقيات. ولذلك فمن رَأْيِنا أن يكون الالتزام أمام مجلس الأمن .. وليس مع إسرائيل . وعلى هذا الأساس قلنا : إننا على استعداد أن نوقع على وثيقة نقدمها لمجلس الأمن، نتعهد فيها بتنفيذ التزاماتنا الواردة فى قرار مجلس الأمن، على أن تقوم إسرائيل بنفس الشىء " .

هذا هو ردنا على النقاط السبع التى تضمنها اقتراح راسك، وقد أضفنا إليها نقطة يمكن أن نسميها نقطة ثامنة. وهذه النقطة الثامنة نحن وضعناها ونطالب بها الأمريكان، قلنا فيها بأننا طالبنا أمريكا أن تطالب إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضى العربية التى احتلتها، على أثر العدوان الذى قامت به فى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ . وقلنا بأن الأمريكان إذا قاموا بهذا الإجراء ، فإن هذا سيكون من العوامل الهامة التى تساعد على إقرار السلام فى المنطقة. وأضفنا أنه إذا قامت الولايات المتحدة، أو إذا اتخذت الولايات المتحدة هذا الموقف، فإن ذلك سيتمشى مع سياستها التى سبق أن أعلنتها، بأنها تؤيد استقلال دول المنطقة .. وتؤيد السلامة الإقليمية لدول المنطقة، والأمريكان يكررون ويرددون دائماً هذه السياسة، وهى سياسة معلنة لأربعة رؤساء جمهوريات أمريكية، ابتداءً من ترومان ،

وأيزنهاور ، وكيندى، وأخيراً جونسون . وقلنا لهم إنكم إذا أعلنتم هذا الإعلان ، فإنه يتمشى مع السياسة التى سبق أن رَدَّدتموها، ويتمشى أيضاً مع قرار مجلس الأمن .

هذا موجز للرد الذى أرسلناه فعلاً لراسك، والذى سلمناه ليارنج فى نفس الوقت، كما أرسلناه – فى الحقيقة – لكافة عواصم العالم، وطلبنا من سفرائنا أن يقدموه لوزراء الخارجية .

وكانت ردة الفعل السريعة – فى الأمم المتحدة – أن يارنج اعتبر أن هذا الرد بنّاء .. وكذلك السكرتير العام بيعتبر أيضاً أن هذا الرد بناء، وقد انضم مساعدوه أيضاً إلى يارنج فى هذا الرأى .

لماذا أقول هذا؟ .. لأن أول ردة فعل من الولايات المتحدة – أو من وزارة الخارجية الأمريكية – كانت عدم الرضا، وقد حاولنا أن نفهم سبب عدم الرضا هذا ، فاتضح أن عدم رضاءهم جاء بسبب القسم الأول من المذكرة – الذى تضمن بعض الوقائع والحقائق التاريخية – التى نقول فيها: إن إسرائيل دولة توسعية، والتى تضمنت أحداثاً ووقائع محددة تبرهن على أن إسرائيل متجهة إلى التوسع. وقد اعتبروا هذا الجزء الأول من المذكرة عاملاً لا يساعد يارنج فى مهمته .

ولقد رددنا عليهم وقلنا : إن رأى يارنج عكس ذلك، لأنه يرى أن مثل هذه المذكرة، وهذا الرد يساعده فى مهمته .

إننى أقول هذه الحقيقة – وأذكر هذه النقطة بالذات – لكى نستطيع أن نستنتج منها الاتجاهات والتفكير الذى ما زال موجوداً فى واشنطن .

جاء بعد ذلك يارنج – وكان موجوداً فى نفس اليوم الذى عقد فيه المؤتمر القومى جلسته الختامية – وقد قابلته فى نفس اليوم .. كما قابلته أيضاً فى اليوم التالى بعد أن أنهى المؤتمر أعماله . جاء يارنج ومعه أيضاً مذكرة ثالثة من إيبان .. والمذكرة عبارة عن تكرار لما ذكره إيبان فى مذكراته السابقة. وقد سألته عن موضوع الانسحاب، وموقف إسرائيل منه . فقال : إن موقف إسرائيل ما زال على ما هو عليه .. وكرر نفس القصة القديمة، وهى أن إسرائيل على استعداد أن تنسحب إلى الحدود الآمنة، فسألهم يارنج : " وأين هى الحدود الآمنة؟ " .. فقالوا : " نحددها عندما نجلس للتفاوض مع العرب ".

إذاً لا يوجد أى تغيير كائن فى موقف إسرائيل، وهذا أيضاً هو تعبير يارنج، وقال إنه مضطر أن يعود إلى عمله فى موسكو أملاً فى أن يحدث تغيير خلال هذه الفترة ، نتيجة تغيير الحكم والحكومة

فى أمريكا. وفى خلال لقائه معنا جرت محاولة لتقييم الموقف، حتى نتبين موقعنا الحالى. وكان رأينا أن مهمته فى تحرك، ولكن إلى الخلف وليس إلى الأمام، وأن مهمته كانت متوقفة لغاية أكتوبر توقفاً تاماً، وبدأت التحرك إلى الخلف فى خلال شهر نوفمبر. والسبب فى هذا – فى الواقع – أمران :

الأول : التصريحات التى صدرت من المسئولين فى إسرائيل – وعلى رأسهم رئيس وزراء إسرائيل – تلك التصريحات التى أوضحت نوايا إسرائيل الحقيقة، والتى اتضح منها أن إسرائيل اضطرت بعد هذه المدة كلها أن تسفر عن وجهها، فبعد أن كان وزير خارجيتها مطالباً بأن يخدع العالم، وأن يقدم المذكرات الواحدة تلو الأخرى بغرض الخداع فقط، اضطرت إسرائيل أخيراً أن تعلن عن نواياها الحقيقية . لذلك فإن المهمة التى كان إيبان مكلفاً بها تعتبر فى الواقع منتهية اعتباراً من هذا الشهر، لأنه قال فى تصريح لجريدة يهودية هى " الجيروساليم بوست " فى يوليو الماضى ، وقد استعمل هو تعبير " أكروبات " ، أن شغلته أنه يعمل أكروبات فى السياسة الدولية، وأن يتلاعب بالألفاظ حتى يستطيع أن يخدع الأمم المتحدة أطول مدة ممكنة .

ولهذا السبب – فى الواقع – تفادينا أن ندخل معه فى ديالوج ، ونرد على الأسئلة الطويلة الكثيرة التى جاءت فى مذكرتيه : الأولى والثانية . واتضح لنا فيما بعد أن المخطط الأمريكى .. وكان مخططاً أمريكياً فى الواقع .. مخطط واضح، كان مطلوباً منا أن ندخل معه فى ديالوج فعلاً حول النقاط التى يطرحها، وكان يدفعنا دفعاً إلى هذا الموضوع. فإذا بدأنا فى هذا الديالوج فلن ينتهى، وسيستمر عن طريق المراسلات .. وعن طريق يارنج ، ثم تتطور المسألة بعد ذلك إلى أنه لابد أن نتمشى مع المنطق، وإنه ما دام هذا الديالوج مستمراً، فلماذا لا تتواجدون فى مكان ما؟.. وكان المقترح فعلاً أن ينتقل هذا الديالوج إلى جنيف، ثم تأتى المرحلة التالية بعد شهر ، لتقول : إنه ما دام هذا الديالوج مستمراً فلتجلسوا معاً لتناقشوا الموضوع، وتنتهوا من هذا الديالوج .

كان المخطط يستهدف فى النهاية إذاً إلى إجراء لقاء مباشر، حتى يكون الحوار مباشراً بيننا وبين إيبان. فنحن تخلصنا من هذا فى المذكرات السابقة، وكنا نصر على أننا نطالب إسرائيل بإجابة واحدة .. وهى المتعلقة بموضوع الانسحاب .

فتقييم الموقف الذى أجريناه مع يارنج، هو أننا قلنا : " إن الموقف يتدهور بسبب التصريحات الأخيرة، وبالذات تصريحات أشكول التى قالها فى ٥ نوفمبر، وفى ١١ نوفمبر " ، يضاف إليها التصريحات التى ذكرها موشى ديان. وتنتهى هذه التصريحات – إذا طبقناها على الخريطة – إلى أننا

نجد أن المخطط الإسرائيلى من أجل وضع تسوية فى الشرق الأوسط يتلخص فى نقاط خمس، هى:

١ – ضم القدس .

٢ – عدم عودة القوات العربية إلى الأراضى التى تحتلها إسرائيل الآن .

٣ – وجود قوات إسرائيلية – أو نقط إسرائيلية – فى هذه الأراضى ، أى فى سيناء ، وفى الضفة الغربية، وفى مرتفعات جولان فى الأراضى السورية .

٤ – بناء مستعمرات فى هذه المناطق – وهذا جار فعلاً حدوثه – بناء المستعمرات الإسرائيلية فى الأراضى السورية، وفى الضفة الغربية .

٥ – إدماج الضفة الغربية وغزة إدماجاً اقتصادياً مع إسرائيل .

وبالتالى، فالخلاصة هى أن يستمر احتلال إسرائيل لهذه المناطق، كما تخضع هذه المناطق لاستغلالها الاقتصادى .

وقد أوضحنا أن إسرائيل إذا كانت حتى الآن لم تُعلن ضم هذه المناطق إليها، فالسبب أنها غير قادرة، لسببين :

السبب الأول : أن الرأى العام العالمى حالياً لا يتقبل هذا، مع وجود قرار مجلس الأمن ، وما زال مندوب الأمم المتحدة "رايح جاى" بين العواصم المختلفة .

ولكن السبب الكبير فى الحقيقة، هو أنه يوجد حوالى مليون ونصف مليون عربى فوق هذه الأراضى، بالإضافة إلى حوالى ربع مليون موجودين فعلاً فى إسرائيل، وضم هذه الأراضى إلى إسرائيل معناه أن عدداً كبيراً جداً من المواطنين سيكونون من العرب ، وهذا يخالف النظرية الإسرائيلية القائمة على أساس إقامة الدولة اليهودية. ولذلك نجد معارضة شديدة جداً ما بين سكرتير أكبر حزب فى إسرائيل وبين ديان، حول موضوع ضم هذه المناطق .. وعدم ضمها. وانتهوا إلى هذه الصيغة التى هى فى الواقع تؤدى إلى ضم فعلى .. ضم الأرض دون أن يضموا الأهالى ، وهذا الإجراء نستطيع أن نعتبره – إذا حدث – إجراءً مؤقتاً .

فالمخطط الصهيونى يستمر فى عمله، ثم بعد ثلاث أو أربع سنوات، تعمل إسرائيل على التخلص من هؤلاء المواطنين كما سبق أن فعلت ، إذ سبق لها أن تخلصت من مليون ونصف مليون فلسطينى كانوا موجودين فى قراهم .. تخلصت منهم وحولتهم إلى لاجئين، ولذلك لن يصعب عليها أن تتخلص من مليون ونصف مليون عربى آخرين موجودين اليوم فى الأراضى العربية .

هذا هو المخطط الإسرائيلى، وهذا يجعلنا نقول : إنه بعد ما أسفرت عنه إسرائيل وأعلنت حدوده، أصبح موقف إسرائيل هو موقف ضد قرار مجلس الأمن، وبالتالى أصبح التفكير فى تنفيذ القرار بعيد الاحتمال، طالما أن إسرائيل أخذت هذا الموقف .

وأضفنا أيضاً أنه من العقبات التى تسئ إلى الموقف.. والتى تعتبر سبباً فى تدهور الموقف أكثر.. موقف الأمريكان .. فموقف الأمريكان يوضحه التحرك الأمريكى الأخير. فهم بَلَّغونا فى ٢ نوفمبر أنهم يرون أن تنسحب إسرائيل من سيناء . وفى ١١ نوفمبر يقف أشكول ويؤكد أن إسرائيل لن تنسحب من سيناء . ثم يُبَلِّغُنَا الأمريكان أنهم انزعجوا من هذا التصريح، أى أن إسرائيل تحدت السياسة الأمريكية، وكان ذلك بعد ٩ أيام فقط من كلام راسك معنا .

المهم ما هى نتيجة غضب الأمريكان، إذا كانوا قد غضبوا حقاً ؟ النتيجة أنهم قَدَّموا الفانتوم، وأعلنت إسرائيل بعدها بيومين – على لسان إيبان – بأن الاتفاق أصبح نهائياً فيما يتعلق بالفانتوم. وفى وزارة الخارجية الأمريكية أكدوا لنا أيضاً أن الاتفاق يعتبر منتهياً .

هذه هى النقطة التى طرحناها – فى الحقيقة – على يارنج. وهو يقول : إنه سينتظر حتى يوم ١٥ يناير، وأمله الوحيد احتمال أن يغير الأمريكان موقفهم، مع أن موقف الأمريكان فى الوقت الحالى واضح . وحتى إذا افترضنا بأن الأمريكان يقولون بأن على إسرائيل أن تنسحب من سيناء ، ثم جاء التحدى الإسرائيلى للأمريكان فى هذا، فإن نتيجة ذلك هى عدم غضب الأمريكان ، وإنما نتيجته هى إعطاء إسرائيل الطائرات التى تطالب بها . وهذا يوضح موقف الأمريكان من هاتين النقطتين، وموقف إسرائيل والتصريحات التى قالتها .

إن موقف الأمريكان يجعلنا نحدد الصورة بأنها تبعد عن تنفيذ قرار مجلس الأمن، لأن تنفيذ القرار يستدعى بالطبع أن إسرائيل كانت تقبل من أول الأمر، فإذا لم تقبل، يُفْرض عليها هذا . ولكن كيف يُفرض؟.. يُفرض عن طريق مجلس الأمن. ومن يَفْرِض هذا فى مجلس الأمن؟.. الدول الكبرى الأعضاء فى مجلس الأمن. ولكن لا تستطيع الدول الكبرى أن تفرض رأيها فى مجلس الأمن، ما لم تكن جميع الدول على اتفاق بالنسبة لهذا الموضوع. أما إذا اختلفت دولة واحدة كبيرة، فمن الطبيعى أنه لا يمكن فرض أى شىء على إسرائيل .

كان هذا أيضاً ملخص الحديث، وملخص التقرير مع يارنج، ولكننا قدمنا له أخيراً مذكرة بسبب الورقة التى قدمها لنا من إيبان ، وستصل غالباً إلى يده اليوم . والحقيقة أننا ركزنا فى هذه

المذكرة على الخطر الذى أعلنه السيد الرئيس فى المؤتمر، عندما شرح سيادته موضوع التوسع، وأهداف إسرائيل التوسعية. هذه النقطة – فى حقيقة الأمر – لابد للغرب، بل ودول العالم كلها أن تشعر بها .. وتقتنع بها، وهذا يحتاج منا أن نردد هذا الموضوع باستمرار، وأن نشرحه بطريقة علمية .

إننا نقول دائماً : إن لدى إسرائيل نوايا توسعية، ولكنهم يقولون : لا.. أبداً.. ليس لإسرائيل أى نوايا توسعية، ولكنكم أنتم الذين تنوون تدمير إسرائيل. ولذلك كان التزامنا باستمرار بإعلان الخبر المتعلق بأننا نريد حلاً سلمياً، ثم نكرر موضوع التوسع الإسرائيلى. وكان علينا أيضاً أن نثبت هذا، وقد ساعدنا على إثبات ذلك كلام اليهود أنفسهم ، ولذلك أردنا فى المذكرة الأخيرة أن ننتهى من موضوع خداع إيبان والمذكرات التى يقدمها، والتى يصح أن ينخدع بها بعض الأشخاص البعيدين عن الموقف السياسى، وفهم الموقف .

لقد أوضحنا أن إسرائيل لا زالت – طبقاً لما ذكره لنا يارنج – ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن، وأنها ما زالت ترفض الانسحاب، ومعنى هذا أنها ترفض تحقيق السلام .

وقد أوضحنا أيضاً أن إسرائيل أصبحت الآن تعمل ضد القرار، وقد دللنا على هذا الكلام من واقع ما يقوله الصهاينة، وأشرنا إلى أن المشكلة الفلسطينية عندما طُرحت على الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، أصدرت الجمعية العامة قراراً بتقسيم فلسطين، وأقامت حدوداً لإسرائيل، وهى الواردة فى قرار الجمعية العامة لسنة ١٩٤٧ .

لقد أشرنا إلى هذه النقطة – لأول مرة – فى خطابنا الذى أرسلناه لراسك، والآن نشير إليها للمرة الثانية فى الخطاب الذى أرسلناه ليارنج، وهى إشارة واضحة إلى أن لإسرائيل حدوداً، ولكن لسنا الذين نقول بها، إنما هذه الحدود أقامتها الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧.. أى حدود سنة ١٩٤٧، وطبيعى أن حدود سنة ١٩٤٧ أقل بكثير جداً من حدود إسرائيل فى سنة ١٩٤٨.

ولكن على الرغم مما قلناه من أن الأمم المتحدة أقامت حدوداً لإسرائيل سنة ١٩٤٧ ، إلاَّ أننا – فى نفس الوقت – نقول : إن شعب فلسطين ، والدول العربية ، ودولاً أخرى عديدة اعتبرت أن اقتطاع أراضٍ عربية من شعب فلسطين، يعتبر إجحافاً شديداً بالشعب الفلسطينى. وذكرنا أيضاً أنه بالرغم من أن العرب اعتبروا هذا إجحافاً بهم، إلاّ أن إسرائيل لم تكتف بهذه الحدود، بل لجأت إلى التوسع منذ ١٩٤٨ ، واحتلت حوالى ٢٠% من الأراضى العربية، أى أكثر مما سمح لها به قرار الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧.

وقلنا أيضاً : إن هذا الوضع لم يكن ليرضى إسرائيل، لأنها عندما قامت سنة ١٩٤٨، ماذا قال بن جوريون ؟ لقد قال : " ليست هذه هى نهاية كفاحنا، بل إننا اليوم قد بدأنا، وعلينا أن نمضى لتحقيق قيام الدولة – التى جاهدنا فى سبيلها – من النيل إلى الفرات " .

إذاً عندما قال السيد الرئيس فى المؤتمر القومى : إن هدف إسرائيل من النيل إلى الفرات ، لم يكن هذا كلامنا فى الواقع، إنما كان هذا كلام إسرائيل، وزعماء إسرائيل .

وفى أكتوبر سنة ١٩٥١ قال [بن جوريون] أيضاً : " إن المحافظة على الوضع الراهن لا يعتبر مجدياً، لقد أقمنا دولة ديناميكية تقوم على التوسع " .

وفى سنة ١٩٥٢ – فى بير السبع – قال ما يلى : "إننى أقبل تشكيل الحكومة الإسرائيلية بشرط أن أستخدم كل الوسائل الممكنة للتوسع جنوباً، وليفهم الجميع أن إسرائيل قامت بالحرب، وأنها لن تقنع بما بلغته حدودها حتى الآن. إن الإمبراطورية الإسرائيلية سوف تمتد من النيل إلى الفرات " .

لقد أشرنا أيضاً إلى أن إسرائيل سنة ١٩٥٥ بدأت فى عمليات التوسع، بأن دخلت منطقة العوجة، هذه المنطقة تقع أصلاً فى نطاق الدولة العربية – أو الأرض العربية فى فلسطين – وهى منطقة منزوعة السلاح طبقاً لاتفاقية الهدنة ، ولكن إسرائيل دخلت هذه المنطقة، وطردت بدو القرازمة منها واحتلتها، وقبضت على رجال الأمم المتحدة، وأنزلت علم الأمم المتحدة، وطردتهم فيما بعد من منطقة العوجة. إذاً أول عملية توسع لإسرائيل بعد سنة ١٩٤٨ بدأت سنة ١٩٥٥.

وفى سنة ١٩٥٦، عندما هاجمتنا إسرائيل وإنجلترا وفرنسا، أعلن بن جوريون أنه حرر سيناء، ومعنى هذا أنه أعلن ضم سيناء لإسرائيل .

لقد شرحنا كل هذه الأمور، وقلنا : إن المجتمع الدولى رفض التوسع الإسرائيلى سنة ١٩٥٦، فاضطرت إلى الانسحاب، ولكن إسرائيل – ومن ورائها الصهيونية العالمية – ظلت تستعد وتتحين الفرص من أجل تحقيق أهدافها التوسعية ، ووجدت لديها فرصة سانحة سنة ١٩٦٧ فهاجمت الدول العربية .

وقد أوردنا بعض تصريحات ذكرها المسئولون اليهود بعد العدوان :

- لقد قال أشكول فى صيف العام الماضى : " إن إسرائيل إذا احتلت أراضى جديدة فلن تعود أبداً إلى الحدود السابقة " .
- وقال موشيه ديان : " إن قواتى ينبغى أن تبقى فى سيناء ، وأن القدس ينبغى أن تظل عاصمة

إسرائيل وتحت سيادتها : إن إسرائيل يجب ألاَّ تتنازل عن قطاع غزة والضفة الغربية من الأردن".

- ثم عاد ديان إلى القول بعد ذلك : " إن إسرائيل ترفض العودة إلى حدود عام ١٩٤٩ القديمة، وإن على إسرائيل ألاَّ تسمح لدول أخرى – تعمل لمصلحتها الخاصة – أن تجبرها على العودة إلى الأوضاع القديمة " .
- وقال أيضاً : " إن إسرائيل لن تعود إلى اتفاقيات الهدنة، أو لتلك الحدود التى أقرتها هذه الاتفاقيات .. إن إسرائيل يجب أن تحتفظ بجزء من سيناء بما فيها شرم الشيخ .. إن حدود إسرائيل يجب أن تمتد من نهر الأردن إلى البحر الأبيض " .
- ثم قال بعد ذلك فى شباب الكونتس الإسرائيلى .. فى اجتماع عقده فوق الأراضى السورية المحتلة : " إن آباءنا قد وصلوا إلى الحدود التى اعترف بها مشروع التقسيم سنة ١٩٤٧، وإن جيلنا [أى جيل موشيه ديان] قد وصل إلى حدود ١٩٤٩ التى هى حدود الهدنة، وإن الجيل الحالى [الذى هو جيل العدوان] قد وصل إلى قناة السويس، وإلى نهر الأردن، وهضبة جولان فى سوريا " .
- ثم أضاف بعد ذلك قائلاً : " إن هذه ليست النهاية، لأن هناك بعد خطوط وقف إطلاق النار الحالية .. خطوطاً جديدة تصل إلى ما وراء نهر الأردن، وقد تصل إلى لبنان وأواسط سوريا " .
- ثم قال أيضاً فى شهر أكتوبر، أى منذ شهرين : " يجب أن نقيم المستعمرات فى مرتفعات جولان، وأن نُحَصِّن سيناء، وأن نُدْمج الضفة الغربية وغزة اقتصادياً وإدارياً فى إسرائيل " .
- أما رئيس وزراء إسرائيل فقد قال فى الكنيست فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨: " إننا عندما نقول : إن نهر الأردن يعتبر حدوداً آمنة بالنسبة لإسرائيل، فإننا نعنى بذلك أنه بمجرد عقد اتفاقية سلام لن نسمح لأى قوات أجنبية بأن تعبر تلك الحدود [التى هى نهر الأردن] حتى بعد توقيع اتفاقية صلح ، وإن إسرائيل لن توافق على بقاء قوات أردنية أو عربية أخرى فى الضفة الغربية للأردن فى أى تسوية نهائية " .
- وفى ١١ نوفمبر قال فى الكنيست : " إن إسرائيل سوف تتمسك بمضايق تيران كجزء من أية تسوية لمشكلة الشرق الأوسط" .

وبالتالى أصبح يمكن لنا أن نخرج من هذا كله بالمشروع الإسرائيلى للتسوية السلمية، وهى النقاط التى ذكرتها فى كلامى، وهى :

١ – ضم القدس .

٢ – وجود قوات إسرائيلية فى : سيناء، والضفة الغربية، ومرتفعات جولان .

٣ – إنشاء مستعمرات إسرائيلية .

٤ – إدماج الضفة الغربية وغزة اقتصاديا .

٥ – نزع سلاح كافة المناطق العربية، بمعنى عدم وجود قوات عربية فيها .

هذا هو مفهوم السلام لدى إسرائيل ، على أن هذا المفهوم سيكون مرحلة – كما قلنا – للتخلص فيما بعد من العرب الموجودين فى هذه المنطقة .

لقد انتهينا فى مذكرتنا التى قدمناها ليارنج، بأن إسرائيل تحاول الإيحاء بأنها تعمل من أجل إيجاد تسوية سلمية – حسب قرار مجلس الأمن – وذلك عن طريق طرح أسئلة عديدة فى مذكرتها التى قدمتها لكم، وبذلك تعمل إسرائيل بوجهين مختلفين :

الأول : الذى يمثل السياسة العدوانية التى تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وقرار مجلس الأمن .. هذه السياسة التى يعبر عنها – بوضوح – رئيس وزراء إسرائيل والمسئولون فيها .

أما الوجه الآخر : فهو الذى يتمثل فى المذكرات التى تتقدم بها إسرائيل إليكم، والتى تملؤها بالخداع والتلاعب بالألفاظ، وكأن العالم لا يسمع تصريحات رئيس وزراء إسرائيل والمسئولين فيها حول مفهومهم للتسوية السلمية، التى يريدون فرضها على الدول العربية، ولا يشهد ما تقوم به إسرائيل فعلاً من أعمال عدوانية وتوسعية فوق الأراضى التى تحتلها .

وفى النهاية قلنا ليارنج: إنه فى الوقت الذى لا زالت فيه إسرائيل تكرر هذه الأسئلة، امتنعت عن الإجابة على السؤال الأساسى، وهو : " هل إسرائيل على استعداد لتنفيذ قرار مجلس الأمن ، والانسحاب من أراضى الدول العربية؟ .. وهل يمكن لإسرائيل أن توضح لكم كيف يمكن انهاء حالة الحرب ، فى الوقت الذى يعلن فيه المسئولون فيها عن تصميمهم لضم أراضٍ عربية، وعن إصرارهم على استمرار تواجد قوات إسرائيلية فى مناطق عربية عديدة ؟ . وأضفنا أيضاً بأننا نلاحظ أن إسرائيل لا زالت ترفض حتى الآن الإجابة على الأسئلة المتكررة التى وجهتموها لها بالنسبة للحدود الآمنة .

إن يارنج كلما ذهب إلى إسرائيل سأل المسئولين هناك : " أين حدودكم الآمنة؟ "، ولكن إسرائيل ترفض تزويده بأى إجابة .

وفى النهاية قلنا ليارنج : " إننا نعتقد أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ، سيؤدى إلى حالة سلام فى

الشرق الأوسط، وإن الوصول إلى هذا الهدف، يتطلب أن تقوم إسرائيل بإبلاغكم بأنها مستعدة لتنفيذ هذا القرار، وبأنها ستسحب قواتها من كافة الأراضى العربية التى احتلتها نتيجة لعدوانها فى الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ " . وأكدنا له استعدادنا فى أن نستمر فى التعاون معه، وفى الاتصال به .

هذا ملخص .. أو تقريباً معظم ما ورد فى المذكرة . وفى النهاية – قبل أن يغادر القاهرة – سألنى يارنج : " إذاً ما هو الموقف، وما هو العمل؟ " .. ومن ناحيتى قدمت له فى الجلسة الثانية – وكان المؤتمر القومى قد أنهى أعماله – ترجمة بالانجليزية لكلمة السيد الرئيس التى ذكر فيها أننا غير مستعدون إطلاقاً لأن نتنازل عن بوصة واحدة من الأرض . قلت له : " إن الموضوع لا يحتاج إذاً إلى سؤال، وإن هذا هو موقفنا، فإذا كانت إسرائيل تريد السلام فعليها أن تنفذ هذا الكلام، وتنسحب وتترك الأراضى العربية، أما إذا بقيت فى مكانها، فنحن على موقفنا، وسنستمر عليه " .

ونحن نفهم أن هذا معناه تحمل بعض المتاعب، ولكن إسرائيل أيضاً عليها أن تتحمل أيضاً متاعب، وقد تكون متاعبها أكثر من متاعبنا. وإذا كانت هناك بعض خسائر ستلحق بنا فى الأرواح وفى المواد، فهناك خسائر عديدة ستلحق بإسرائيل أيضاً فى الأرواح، وقد تكون خسائرها أكثر من خسائرنا. وتصريحات ديان الأخيرة عن الخسائر الإسرائيلية وصلت بعد الحرب إلى حوالى ١٥٠٠، ما بين قتيل وجريح – نتيجة الأعمال الفدائية – وهذا بخلاف الخسائر المادية التى تواجهها إسرائيل اليوم نتيجة أعمال الفدائيين، ونتيجة استخدامهم للصواريخ . ولذلك قلت ليارنج : إنه من ناحية التحمل، نحن قادرون على التحمل، وقادرون على الصبر، وإن الوقت معنا، وسبق لنا أن حَلَّلنا الموضوع معه بطريقة علمية صحيحة سلمية .

لماذا نقول : إن الوقت معنا، وإن الوقت ضد إسرائيل؟ واضح الآن من أعمال إسرائيل، بل واضح حتى من اعتراف بعض الإسرائيليين أنفسهم .. بل من تصريحات لإيبان وغيره بأن طابع النرفزة بدأ يظهر عليهم فى هذه التصريحات، وهم يعترفون اليوم بأنهم يقعون فى أخطاء كان العرب يقعون فيها قبل ٥ يونيه .

لقد قلت ليارنج : " إن موقفنا واضح وصريح، ولا يحتمل أى مساومة، وإننا سننتظر إلى أن تتزايد القوة، وحتى نستطيع أن نشكل ضغطاً كافياً على إسرائيل لإرغامها على الانسحاب. وعلى هذا الأساس، سافر يارنج إلى موسكو وقد يعود فى ١٥ يناير .

أما بالنسبة لآخر اتصال.. فقد جرى مع سكرانتون مندوب نيكسون، وكان يؤكد لنا أنه

لا يمثل وجهة نظر الحكومة الحالية، وأنه لا يستطيع أن يبدى أى رأى، وإنما جاء ليستمع ويستكشف الحقيقة بنفسه . ولا شك أن الزيارة فى حد ذاتها تعتبر عاملاً هاماً، على أساس أن نيكسون يحاول أن يتبين الحقائق، ومعنى هذا أنه مهتم بالمشكلة، وهذا هو التعبير الذى عَبَّر به سكرانتون نفسه .

ولقد أوضح السيد الرئيس لسكرانتون وجهة نظرنا بالكامل، وكان طابع الزيارة – فى الحقيقة – طابع أسئلة من قِبَل سكرانتون، فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن. ومن النقط الأساسية التى أثارها – وقد رددها الأمريكان – هو موقف سوريا. المعروف أن سوريا ترفض قرار مجلس الأمن، فكيف يمكن تنفيذ القرار؟ وكيف تنسحب إسرائيل من الأراضى العربية، فى الوقت الذى ترفض فيه سوريا تنفيذ قرار مجلس الأمن؟ وهذا يوضح لنا المخطط أصلاً، لأنه فى النهاية إذا قبلنا هذا المنطق ، فمعناه أننا قبلنا فعلاً التفرقة ما بين الدول العربية . ولكن كان الرد واضحاً وصريحاً – فى هذا الموضوع – وهو أن إسرائيل نفسها رفضت تنفيذ القرار .. فكيف نأتى ونطالب سوريا اليوم بتنفيذ القرار ، فى الوقت الذى ترفض فيه إسرائيل تنفيذ القرار، ولم تقل إنها ستقبل تنفيذه. وكذلك الولايات المتحدة لم تعلن حتى الآن عن موقفها بالنسبة لضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية، وحتى هذه اللحظة لم نسمع هذا القول .. بل سمعنا فقط – نحن كمصر – ما يتعلق بسيناء، ولم نسمع أن هذا ينطبق على الضفة الغربية، أو ينطبق على القدس، أو ينطبق على غزة، أو ينطبق على المرتفعات السورية .

لقد أثار سكرانتون موضوع العلاقات ما بين البلدين، وقد أوضح السيد الرئيس تاريخ المشكلة .. وكيف بدأت .. وكيف قُطِعت العلاقات، وأنه فى الأصل لا توجد خلافات بيننا وبين الأمريكان، ومعظم الخلافات كانت تدور بسبب التصفية الفلسطينية وموقف إسرائيل. وأنه من الواضح، لو أن الولايات المتحدة استمرت على موقفها بالصورة الحالية، فعندئذٍ تصبح مسألة إعادة العلاقات مسألة صعبة، إلاّ أن الرأى العام سيتساءل: على أى أساس تعود العلاقات .. إذا كانت الولايات المتحدة مستمرة فى تزويد إسرائيل بالسلاح وبالمال ؟

من الصعب أن أقول مثلاً إن سكرانتون قال شيئاً معيناً، لأنه كان طوال الوقت يؤكد أنه جاء مستمعاً .. وليس معبراً عن سياسة معينة، حتى أن أى انطباع قد أرى أنه أبداه، أعتبر أنه لا قيمة له – من الناحية الواقعية – ما لم يتبلور فى شكل سياسة، تصدر فيما بعد من نيكسون عندما يتولى الحكم. ولكن فى الواقع من خلال هذه الاتصالات كلها التى كانت تبرز تقييم موقف أمريكا، أقول :

إنه حتى على فرض أن أمريكا قد أعلنت أنها ترى أن تنسحب إسرائيل من الأراضى العربية، كما تفعل روسيا الآن، وكما تفعل فرنسا، بل وكما فعلت فى الواقع إنجلترا .

أقول : إذا أعلنت أمريكا ذلك ، واستمرت فى إعطاء السلاح والمال لإسرائيل ، فعندئذ يصبح الكلام الذى قالته لا قيمة حقيقية له .. ولا قيمة له على الطبيعة. إنما المطلوب ليس فقط القول، إنما إحداث ضغط على إسرائيل لإرغامها على الانسحاب. هذه خلاصة الاتصالات الأخيرة .

السيد / الرئيس :

نفتح باب الأسئلة لفترة بسيطة .. إذا ماكانش عندكم مانع .

السيد / أحمد عبد السلام :

بمناسبة التصريح الذى ورد فى جريدة الأهرام عن وجود ضغوط أمريكية على الأردن بقبولها محادثات مع إسرائيل، أو عقد حل منفرد مع إسرائيل. أرجو إذا كانت هناك بعض المعلومات أن يتفضل السيد وزير الخارجية بإحاطتنا علماً بها .

السيد / وزير الخارجية :

إن الأمريكان يرددون باستمرار أنهم غير قادرين على الضغط على أى طرف .. لا على إسرائيل .. ولا على العرب، وكل ما هنالك أنهم يقولون : إننا قد نستطيع أن نقدم نصيحة، ولكننا غير مستعدين للضغط .

ولذلك إذا ما قَيَّمنا موقف الأمريكان، فإن راسك عندما ذكر لى سبع نقط، قال لى فى نفس الجلسة أيضاً : " أؤكد لك أن أمريكا غير قادرة على الضغط على إسرائيل " . وهذه وجهة نظر الحكومة الحالية فى أمريكا .

لذلك فإن ما يقال من أن هناك ضغطاً أو غيره ، فمن الطبيعى أن أمريكا تحاول أن تنهى المشكلة. على أى حال بالنسبة لنا، ليست لدينا معلومات من الحكومة الأردنية على أن هناك مشروعاً معيناً قُدِّمَ لها من الأمريكان .. وأنهم مطالبون بتنفيذه .

السيد / الرئيس :

احنا سألناهم سؤال مباشر ، خصوصاً بعد ما قُدِّم لنا مشروع السبع نقط .. سألنا الأردنيين هل قُدِّم إليهم مشروع؟.. لأنه كان باين من البديهى طالما أن الأمريكان قدموا لنا مشروع على أساس حل الموضوع بيننا وبين إسرائيل لوحدنا، يبقى لازم قدموا للأردن أيضاً مشروع مُشابه، ولكن هُمَّ نفوا نفى بات انه قُدِّم إليهم مشروع .

يبقى هيكل يقول لنا جاب الكلام ده منين .. بتاع الضغط .. أهُو موجود .

السيد / محمد حسنين هيكل :

نحن لم نقل انهم قدموا مشروعاً ، بل إن الخبر الذى نشره الأهرام مؤداه أنهم أرسلوا إنذاراً للملك مفاده أنه لا يمكنهم الصبر طويلاً على نشاط الفدائيين، ولا على وجود القوات العراقية، لكننا لم نقل أبداً ...

السيد / الرئيس :

هل هذا حقيقى – يعنى – ولاّ كلام جرايد؟

السيد / محمد حسنين هيكل :

أظنه صحيحاً يافندم .

السيد / الرئيس :

كده؟

السيد / عطية أبو بكر حتيتة:

لو سمح لى، ما هو الهدف من وراء الإنذار الذى أرسلته إسرائيل إلى الأردن؟.. وهل حقيقة أن القوات العراقية تشكل خطراً على إسرائيل؟

السيد / وزير الخارجية :

لا شك أن من أشد المتاعب التى تقابلها إسرائيل اليوم هى أعمال الفدائيين، وأن الرقم الذى ذكرته منذ قليل فى كلامى، هو الرقم الذى أعلنته المصادر الإسرائيلية، حيث قالت إن خسائرها فى الأرواح ١٥٠٠ شخص .. خسرتهم إسرائيل خلال هذه الفترة، وكل هذا نتيجة أعمال الفدائيين. فمن الطبيعى أن تحاول إسرائيل بكل الوسائل وقف أعمال الفدائيين، وذلك عن طريق الضغط على الأردن بشتى الطرق، وعن طريق بعض الدول مثل الأمريكان أو غيرهم، أو عن طريق الاتصال، أو عن طريق الاعتداءات المتواصلة التى تقوم بها إسرائيل هذه الأيام .

إن القوات العراقية – الموجودة فى هذه المنطقة – تملك مدفعية ثقيلة ، وإن استخدام هذه المدفعية فى الضرب على المستعمرات الإسرائيلية سببت أيضاً خسائر فى إسرائيل. ولذلك فمن الطبيعى أن وجود القوات العراقية فيه تهديد لإسرائيل، وطبيعى أيضاً أن وجود القوات العراقية يعطى قوة للأردن، حيث تقوى الجبهة الأردنية .. وتشجع الفدائيين .. وتشجع الشعب الأردنى على الصمود . ولاشك فى أن الشعب الأردنى يصمد عندما يشعر أن العراق بجواره وصامدة معه، وأنها على استعداد لإدخال مزيد من قواتها لمساندة الأردن. كل هذه أمور ترفع من معنويات الشعب فى الأردن .. وترفع أيضاً من معنويات الفدائيين، وتساعدهم على الاستمرار فى هذه المعركة. فالمعركة الدائرة لاشك أنها فى صالح العرب، وحتى لو افترضنا أن خسائر العرب ضعف الخسائر فى إسرائيل، فإننا نعتبر أن إسرائيل هى الخاسرة فى هذه العمليات .

السيد / الرئيس :

هو لتوضيح هذه النقطة أكثر .. احنا منذ عدة شهور بنسعى لإقامة جبهة شرقية متماسكة، متكونة من الأردن، وسوريا، والعراق .. والحقيقة العملية من الناحية السياسية عملية صعبة جداً، نظراً للتباين بين الدول الثلاثة. ولكن الفريق فوزى أخذ العملية على عاتقه، وسافر حتى سراً بدون إعلان ، ولغاية ما وصلنا إلى اتفاق .. احنا يمكن الوسطاء فيه، لأن السوريين مش عايزين يتعاونوا مع الأردنيين سياسياً .. لكن مستعدين يتعاونوا عسكرياً. وأيضاً العراقيين كان لهم بعض مشاكل .. والفريق فوزى سافر وراح هنا وهنا، ووصل إلى اتفاقية لإقامة القيادة الشرقية . الكلام ده من عدة شهور .. وكان باين الاتفاقية عاوزة بعض الوقت حتى تثبت أنها اتفاقية فعالة، وكان الغرض دفع

قوات عراقية أكثر إلى الجبهة الأردنية، ثم تعيين قيادة شرقية أرضية وجوية.

هذا الكلام الحقيقة مشى سراً لفترة طويلة، ولكن اتْعَرَفْ بعد كده .. لأن ديان اتكلم عليه الأسبوع الماضى .. واتكلم على عملية القيادة الشرقية كلها .

طبعاً هُمَّ بينزعجوا جداً من عملية القيادة الشرقية، خصوصاً أن القيادة الأرضية ابتّدِت تاخد وضعها .. والقوات العراقية أيضاً زادت، وفيه كلام على انهم حيزودوا أيضاً قوات عراقية.

القيادة الجوية أيضاً ابتدت تاخد وضعها، ثم عُقِدت اجتماعات لرؤساء أركان حرب .. أظن عقد اجتماع يوم ٢٤ .. آخر اجتماع كان يوم ٢٤ نوفمبر . والحقيقة العمليات كلها دى بنحاول ماندیش عنها أى معلومات .. وتمشى العملية سراً .. حتى ان اليهود مايحاولوش انهم يفسخوا العملية .

اللى بان الحقيقة دلوقت .. ان إسرائيل عندها معلومات عن كل هذا الموضوع .. وديان اتكلم وقال إن الجبهة الشرقية ماشية، وده يمكن السبب اللى خلاَّهم ابتدوا يضربوا فى العراقيين، ولكن أنا فى رأيى الضرب فى العراقيين قد يكون مفيد، يعنى هذه العملية بتحمس العراقيين أكثر .. وتخليهم حيبعتوا قوات أكثر. وأيضاً العراق عنده قوات جوية – الحقيقة – كويسة .. ووجودها فى المعركة مفيد.

النقطة التانية : وجود القوات العراقية فى الأردن – هى فعلاً زى ما قال رياض – تمثل حماية للفدائيين. الأزمة الأخيرة بسبب ان الفدائيين راحوا ضَرَبوا فى حمى القوات العراقية الموجودة فى الأردن، وبعدين حيكون من الصعب على أى حد انه يطلب انسحاب القوات العراقية، فالموضوع كله متشابك .. وبيمثل خطر على إسرائيل .

السيد / أحمد أحمد العماوى :

فى اعتقادى أن النقاط السبع الواردة فى المشروع الأمريكى، لا يُقْصد بها وجه الله، فهناك على وجه التأكيد شىء خَافٍ وراءها .

السيد / الرئيس :

شىء خاص بالاتفاقية يعنى؟

السيد / أحمد أحمد العماوى :

نعم، فهناك موضوع اللاجئين مثلاً .. سيادتكم قلتم : إننا نربطه دائماً بموضوع حرية الملاحة فى قناة السويس . وفى رأيى أن الاقتراح الخاص بسؤال اللاجئ عن القُطْر الذى يختاره .. عندما يعرض على الشخص العادى من الجائز ألاّ يعرف ما يقصده الأمريكيون معه، وإننى أود أن استفسر عن نقطتين :

أولاهما : موضوع الانسحاب، وإنهاء حالة الحرب من جانب مصر بالذات، ولماذا تشترط أمريكا سؤال اللاجئين؟ وهل هى تتوقع شيئاً معيناً من اللاجئين، أم أن هذا مجرد اقتراح برئ؟

والنقطة الثانية : تتعلق بزيارة المستر سكرانتون، فقد سمعنا من السيد وزير الخارجية أن هذا المبعوث جاء ليستمع، وأنه لا يمثل وجهة نظر، فى حين أننا طالعنا فى بعض الجرائد أنه أدلى بتصريحات تفيد أنه لن يطرأ تغيير على جوهر السياسة الأمريكية .. وأن الساسة متفقون على هذه السياسة، فهل يعتبر هذا تصريحاً .. أو كلام جرائد، وما أساس هذا؟ وشكراً .

السيد / وزير الخارجية :

فيما يتعلق بإنهاء حالة الحرب، فإن موقفنا واضح، ونقول بأننا على استعداد لإنهاء حالة الحرب فى أى وقت، على أن يكون هذا الإنهاء نافذ المفعول عندما تنسحب إسرائيل من كافة الأراضى العربية.

أما موقف الأمريكان فيما يتعلق بإنهاء حالة الحرب، فإنهم يقولون بأنه يجب أن يسبقها بشكل أوتوماتيكى فتح الممرات المائية لملاحة إسرائيل، وهذا هو الخلاف بيننا وبينهم . فنحن نقول بأننا على استعداد لفتح هذه الممرات للملاحة – وهذا الأمر وارد فى بند خاص فى قرار مجلس الأمن الذى أعلنا موافقتنا عليه – ونقول فى نفس الوقت : لكى تفتح الملاحة أمام جميع سفن العالم .. يجب أن تُنَفِّذ إسرائيل جميع البنود الواردة فى قرار مجلس الأمن، بما فى ذلك البند الخاص باللاجئين، وأيضاً البند الذى ينص على الانسحاب الكامل من كافة الأراضى العربية .

وفيما يتعلق بموضوع اللاجئين ، نقول : إن موقفنا منه هو تأييد قرارات الأمم المتحدة، وهذا هو ما سبق أن أكدناه قبل ذلك، وعندما سُئلت فى نيويورك عن موضوع اللاجئين، قلت : إننى أمثل الجمهورية العربية المتحدة، وأعبر عن سياستها، ولا أستطيع أن أتحدث باسم اللاجئين ، أو أعبر عن

رأيهم. وأضفت : إن كل ما أستطيع التصريح به أن موقفنا الرسمى هو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وأنه ليس من حقى أن أناقش كل الأمور التى تتعلق باللاجئين .

إن القرار يقضى بعودة اللاجئين أو تعويضهم .. أى عودة اللاجئين إلى أراضيهم ومنازلهم، أو التعويض لمن لا يرغب فى العودة . ووجهة نظر راسك الشفوية بالنسبة لهذه النقطة – حيث أنه لم يتقدم لى بورقة مكتوبة فى هذا الشأن – أنه يتصور أنه فى حالة استقصاء رأى اللاجئين، فإن عدداً كبيراً منهم لن يقبلوا العودة إلى إسرائيل ، أو إلى مناطق تحكمها إسرائيل ، ولذلك فهو يقول بسؤال اللاجئين، فمن يرغب منهم العودة فَبِهَا .. ومن يرفض يُعَوَّض. وهو يتصور – وهذه أيضاً قناعة من الأمريكان – أن نسبة قليلة جداً من اللاجئين سوف تقبل العودة مرة أخرى .

إن كلامه هذا لا يتعارض كثيراً مع قرار مجلس الأمن، وإن كان قد حدد الأسلوب الذى لم يَرِد فى القرار.. والأسلوب الذى حدده راسك هو سؤال اللاجئ بصفة شخصية، لأنه يخشى من أن يقف زعماء فلسطينيون فى معسكرات اللاجئين فينادون بالعودة .. فيطالب جميع اللاجئين بالعودة – أى أن تكون هناك مطالبة جماعية – ولذلك فالطريقة التى يراها راسك تكون بالسؤال الشخصى ، حتى يمكنهم التعرف على حقيقة موقف الفلسطينيين، دون أن يقعوا تحت تأثير سياسى من الزعماء الفلسطينيين ، فإذا اتُّبِع هذا الطريق – حسب التصور والتقدير الأمريكى – فلن يؤدى إلاّ إلى عودة عدد قليل من الفلسطينيين .

السيد / الرئيس :

ده غير مقبول من إسرائيل عودة أى حد من اللاجئين .. بيقولوا إنهم يعملوا لجنة تبحث موضوع توطين العرب اللاجئين. والحقيقة فيه واحد منذ عدة سنوات، كان بيتكلم على عودة ٢٠ ألف لاجئ – أو شىء من هذا القبيل – إلى فلسطين، واحنا قابلناه .. واتكلمنا معاه فى هذا الموضوع، ولكن إسرائيل رفضت حتى قبول الـ ٢٠ ألف. وده واضح ان إسرائيل لن تقبل عودة أحد من اللاجئين. الحقيقة السبب اللى خلاّنا ربطنا موضوع اللاجئين بقناة السويس .. هُمَّ قالوا : ان كل لاجئ بيرجع إسرائيل معناها إن احنا بنوجد طابور خامس فى داخل إسرائيل .

السيد / وزير الخارجية :

من ناحية اللاجئين، فإن إسرائيل ترفض قرارات الأمم المتحدة من ٢٠ عاماً، ولقد رفضت القرار فى العام الماضى أيضاً، وهى ترفضه هذا العام. إن نفس القرار قُدِّم ٢٠ مرة ورفضته إسرائيل، لأنه

يتعارض مع النظرية الصهيونية وإقامة الدولة اليهودية.. أرض عليها يهود فقط، وليس عليها أى شعب آخر .. أو أى ديانة أخرى .

أما فيما يتعلق بتصريحات سكرانتون، وقوله بأن السياسة الأمريكية واحدة ولم تتغير، فلقد قال هذا أيضاً فى حديثه، على أساس أن السياسة الأمريكية – كما فسرها – عدم احتلال أراضى أى دولة عربية، واحترام سلام وسيادة الأراضى العربية، ولقد قلنا له : " إذا كان هذا الكلام سيطبق فهذا شىء، ولكن الإدارة الحالية لم تطبقه، بدليل أنها لم تعلن عن موقفها بصراحة – حتى هذه اللحظة – بالنسبة لقرار مجلس الأمن " .

وفى حديثى مع راسك فى أمريكا، قال بتفسيرات كثيرة للقرار، فقلت له : " فى الحقيقة لا يوجد إلاَّ تفسير واحد. إن تفسير كل من الاتحاد السوفييتى، وفرنسا، والهند، كلها متفقة مع تفسيرنا، ولم نسمع حتى الآن.. لا تفسير إسرائيل .. ولا تفسير الولايات المتحدة، فقد امتنعت حتى الآن عن أن تفسر موقفها بالنسبة لانسحاب إسرائيل، وإلى أين يجب أن تنسحب .

لقد قال الاتحاد السوفييتى : إنه يجب على إسرائيل أن تنسحب من كافة الأراضى التى احتلتها، وقالت فرنسا نفس الشىء، كما قاله أيضاً فى السنة الماضية مستر براون وزير خارجية إنجلترا فى الأمم المتحدة، أما أمريكا فإنها حتى هذه اللحظة لم تحدد موقفها ولم تفسر القرار " .

إن سكرانتون يريد القول بأن المبدأ لم يتغير، وليس المبدأ هو المهم اليوم .. ونقاط جونسون الخمس تحوى عبارات غامضة، والمهم هو كيف تُفَسَّر العبارات الخاصة باستقلال الدول وسلامة أراضيها .. وهل معناه أن تنسحب إسرائيل إلى ما وراء خطوط ٥ يونيو، أو تحتل القدس، أو تحتل القدس وغزة .

إن الأمريكان لم يوضحوا موقفهم حتى الآن . ولذلك فإن سكرانتون حريص – وهو دبلوماسى – ولذلك فمن الصعب تفسير هذا التصريح على أنه عمل ضد العرب، أو ضد إسرائيل .

السيد / إسماعيل عبد الحميد الوكيل :

إننى أستفسر عما يستنتجه المسئولون من زيارة سكرانتون، خاصاً بنوايا الحكم الجديد – بعد تولية نيكسون الحكم – وهل يحتاج الأمر إلى مبادرات أمريكية أم لا؟.. أو مبادرات عربية؟. وإذا كانت هناك مبادرات عربية .. فكيف تكون والوضع كما هو؟ .. وإذا كان ولابد من مبادرات أمريكية، فهل لدى المسئولين – نتيجة لزيارة الدبلوماسى الأمريكى – ما يوحى بأن هناك تغييراً فى الأفق بالنسبة للحكم الجديد فى أمريكا؟.. هذا هو السؤال .

السيد / الرئيس :

سؤال عويص يعنى .. اتفضل .

السيد / وزير الخارجية :

ينقسم السؤال فى الحقيقة إلى قسمين : قسم يتعلق بتقييم موقف الولايات المتحدة، وقسم يتعلق بالمبادرات العربية، أو الأمريكية .

فبالنسبة لتقييم الأمريكان، فإننا نستند إلى كلامهم، لا إلى كلامنا نحن.. فأثناء اتصالاتى ومقابلاتى مع عدد كبير منهم – وجميعهم شخصيات دولية ولها أهميتها فى تقديرهم – تأكدت أنه إذا حدث أى تغيير فى السياسة الأمريكية فسيكون تغييراً طفيفاً جداً. ويرى البعض أنه لن يحدث أى تغيير. ولقد قابلت سكرانتون فى نيويورك قبل نجاح نيكسون، وسألته عن رأيه شخصياً فيما يتعلق بالنفوذ الصهيونى .. فأكد واعترف أن النفوذ الصهيونى واسع وعميق جداً فى الولايات المتحدة، بحيث أنه يشكل ضغطاً على أى حكومة أمريكية . وليس أدل على ذلك فى رأيى مما جاء فى كتابين : أحدهما صدر فى الشهر الماضى لمؤلف أمريكى يدعى " جون ديفز " فقد أشار فى كلامه عن القضية الفلسطينية، إلى قوة النفوذ الصهيونى فى الولايات المتحدة، وشرح ذلك فى إفاضة فقال : " إن كثيراً من القرارات التى اتخذتها الولايات المتحدة كانت تتعارض مع مصالح الشعب الأمريكى، إذ أنها كانت تهدف إلى خدمة الأهداف الصهيونية " .

أما الكتاب الآخر : فقد ألَّفه " مورفى " الذى عينه نيكسون فى وزارة الخارجية الأمريكية ممثلاً له إلى أن يتولى الحكم ، وهو سفير قدير سبق أن حضر فى سنة ١٩٥٨ إلى منطقة الشرق

الأوسط ممثلاً لأيزنهاور عندما قامت أزمة لبنان، وعندما وصل الأسطول السادس ونزلت القوات البحرية فى بيروت. وقد تحدث فى هذا الكتاب عن زيارته للشرق الأوسط، ومقابلاته مع السيد الرئيس ، ثم كتب عن الصهيونية وقال : " إنها انتقلت بنفوذها من أوروبا إلى أمريكا " وأوضح أنها تستطيع أن تشكل ضغطاً شديداً على المسئولين فى واشنطون ، إلى حد الإرهاب والتخويف " . وهذا هو التعبير الذى استعمله .

من المعروف أن اليهود لم يصوتوا مع نيكسون، بل صَوَّتوا جميعاً إلى جانب همفرى . ولقد رأيت نيكسون فى التليفزيون وهو يتذلل لليهود – من حارة يهودية إلى حارة أخرى فى بروكلن – ويعدهم بأنه سيكون نصيراً لهم، يقف بجانبهم كل الوقت، وعلى الرغم من ذلك فقد صوتوا مع همفرى ورفضوا أن يعطوا نيكسون أى صوت .

ومن المعلوم أيضاً أن اليهود موجودون فى البيت الأبيض .. فهناك روست وهو أقدم مستشار سياسى .. وهناك أيضاً أخوه الصهيونى فى وزارة الخارجية الأمريكية، وكان رأس المثلث موجوداً فى نيويورك وهو : جولدبرج، وكان الثلاثة يرسمون وينفذون سياسة أمريكا فى الشرق الأوسط . فإذا ما ذهب روست وأخوه وجولدبرج، أتى إلى البيت الأبيض كوهين وليفى .

وفى الـ STATE DEPARTMENT إننا لا نعرف ماذا سيكون عليه الحال .. فلقد بدأت بعض العناصر اليهودية تدخل فعلاً .. وسيتضح غداً ما مدى قوة ومسئولية هذه العناصر فى توجيه السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وذلك عندما يظهر عدد اليهود الذين سيشتركون فى الحكم الجديد، ونوعية المناصب التى سيتولونها .

ولكن يجب ألاّ ننسى أن هناك اليوم عدداً من اليهود فى الكونجرس، كأعضاء فى مجلس الشيوخ والنواب .

كما يجب ألاَّ يغيب عن أذهاننا أنه لأول مرة ينجح حاكم يهودى فى أمريكا، هذا إلى جانب النفوذ الصهيونى الموجود فى وسائل الإعلام .. فجريدة " نيويورك تايمز " مِلْكٌ لليهود.. وقد هاجمت نيكسون أثناء عملية الانتخاب. واعتبر المعلقون السياسيون أن أكبر أخطاء نيكسون – أثناء الحملة الانتخابية – نقده جريدة "نيويورك تايمز" .. ولقد وجهت هذه الجريدة حملة شديدة ضده، فخسر نيكسون ولاية نيويورك، مع أنها أصلاً ولاية جمهورية .. وليست ديمقراطية. إذاً فالنفوذ الصهيونى موجود، ويشعر به نيكسون، ولا يمكن أن يتجاهله .

إذاً، إذا تصورنا فى تقييمنا للولايات المتحدة أنه قد يكون من الممكن أن تغير سياستها الحالية، وأن تقف موقفاً آخر مغايراً تماماً لهذه السياسة، فإننى أعتقد أن هذا تقدير بعيد عن الواقع، بل إن ما حدث فى سنة ١٩٥٦ قد يكون موجهاً ضد الانجليز والفرنسيين، أكثر مما هو موجه إلى إسرائيل.

وقد أشار مورفى فى كتابه – عن هذا الموضوع بالذات – إلى النفوذ الصهيونى وقال : " إن دالاس حاول أن يتحرك إلى إتجاه، على أساس أنه يتعلق بالملاحة فى القناة وبانجلترا، وأنه لا يتعلق بإسرائيل ..

وبمعنى آخر أنه حاول أن يبعد الضغط الصهيونى عنه، حتى يستطيع أن يتصرف على الصورة التى تصرفت بها الولايات المتحدة سنة ١٩٥٦ .

هذا ملخص سريع لتقييم موقف الأمريكان، ويتبين منه أن الصهيونية موجودة ومتغلغلة فيها بشكل بشع، لكن ليس معنى هذا ألا نحاول الاتصال، فمن الواجب أن نتصل، فهناك العناصر الأخرى غير الصهيونية. فعن طريق الاتصال، إذا لم نستطع أن نجعل أمريكا تقف ضد الصهيونية وضد إسرائيل، فلا أقل من ألاّ تقدم إليها المساعدات بالشكل الصارخ الذى تقدمه لها به اليوم .

لقد حدثت مبادرات .. فقد كانت هناك مبادرة من السيد الرئيس .. حين أرسل إلى نيكسون – عندما فاز فى الانتخابات – برقية رد عليها رداً طيباً، وقد تحدث فى هذا الرد عن الشرق الأوسط. وهناك مبادرة أمريكية أخرى، وهى إيفاد نيكسون لسكرانتون مبعوثاً له، وإن كان قد أرسله للمنطقة كلها للبحث .. وهذه أيضاً بادرة طيبة، فعلينا إذاً أن نستمر فى الحوار مع الأمريكان، محاولين أن نأخذ منهم أقصى ما يمكن أخذه ، ولكن دون أن نتوقف أو نتصور أنه سيكون هناك تحول جذرى فى السياسة الأمريكية .

السيد / الرئيس :

هو طبعاً لن يكون هناك سياسة أسوأ من سياسة جونسون – الحقيقة بالنسبة لنا – لأنها وصلت إلى مداها، لدرجة أن أبا إيبان فى مذكراته بيستشهد بما قاله مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة .

الحقيقة جولدبرج .. اللى هو كان ممثل أمريكا فى الأمم المتحدة.. أيضاً صهيونى، وأول حاجة عملها بعدما استقال .. انه جا زار اسرائيل ، وكان يأخذ موقف يؤيد موقف إسرائيل .. أكثر حتى من موقف مندوب إسرائيل فى الأمم المتحدة .

الحقيقة بالنسبة لكلام سكرانتون يمكن فيه حاجتين .. نقطتين يلفتوا الانتباه :

النقطة الأولى : هو قال إن اليهود بقوا فى حالة غرور كبيرة .. فى كلامه معاى .

وبعدين النقطة الثانية : أيضاً بيتكلم على عدم موافقته لكلام واحد زى جولدبرج فى الأمم المتحدة. ده طبعاً جا .. وهو كان بيلح على عودة العلاقات .. الحقيقة ان أمريكا من فبراير الماضى وهى تلح على عودة العلاقات، واحنا قلنا : إنه لا يمكن ان احنا نعيد العلاقات إلاّ إذا وضّحت أمريكا موقفها من قرار مجلس الأمن ، وايه رأيهم بالنسبة للانسحاب .. هُمَّ ماقالوش . يعنى باستمرار بِيدّوا إسرائيل

أسلحة .. وادُّوا طيارات .. فى كل عملية فى مجلس الأمن وافقوا . والحقيقة مافيش داعى ان احنا نعيد العلاقات، لأن إذا احنا أعدنا العلاقات .. معنى هذا أن الدول العربية كلها ستعيد العلاقات.. ولا يشعروا أن مصالحهم فى المنطقة مهددة، وعلى هذا احنا رفضنا، وهُمَّ قدموا لنا صيغة فى فبراير من أجل عودة العلاقات .. واحنا رفضنا هذه الصيغة .

الحقيقة بالنسبة لسكرانتون كان بيلح كتير بالنسبة لموضوع عودة العلاقات، وأنا قلت له هذا الرأى بصراحة. وبعدين هو الحقيقة إدَّى تصريحات.. وفى زيارته لإسرائيل – أول ما وصل – كان رد الفعل الإسرائيلى بالنسبة لتصريحاته سيئ .. باين فيه العصبية. وعلى كل حال احنا بنعتقد لن يكون العهد اللى جاى أسوأ من العهد اللى فات فى أمريكا .

النقطة الثالثة : ان احنا لازم نستمر فى الحوار معهم ، ومانقطعش هذا الحوار . أنا كنت حاكتب جواب لنيكسون، ولَمَّا عرفت ان سكرانتون جاى .. لغيت الجواب، فلما عرف سكرانتون بهذا الموضوع .. بقى يقول يعنى : أرجوك إنك تبعت هذا الجواب .. باين ان هُمَّ عايزين يِمَشُّوا الحوار معانا .

قد يقول بعض الناس إن قطع العلاقات بيننا وبين أمريكا هو اللى معقد الموقف .. ومخلِّيهم مابيضغطوش على إسرائيل. بنيجى هنا بناخد مثلاً الملك حسين .. فيه علاقات بينه وبين أمريكا – وهو يعنى موالى لأمريكا أكثر منا .. ده معروف – واحنا قلنا له بتروح أمريكا وتقابلهم .. لن نعارضك فى أى شئ فى سبيل انسحاب إسرائيل .. وراح وعمل ، ولكن أمريكا لم تضع هذا أبداً فى حسابها، وأيدت إسرائيل تأييداً كاملاً. والأردن أَدِينا زى ما احنا شايفين بينضرب كل يوم من إسرائيل، فاللى فاهم ان عدم العلاقات بيننا وبين أمريكا هو اللى بيأثر... فهذا فهم غلط .

إذا حَلِّت أمريكا للملك حسين – اللى هو راجلها– مشكلته، يبقى أنا تانى يوم أعيد العلاقات مع أمريكا علشان نحل الموضوع. لكن الموضوع ماهواش أبداً بهذه البساطة.. الموضوع كما قيل : إن

إسرائيل تريد أن تتوسع ، وهناك فى أمريكا من يؤيد توسع إسرائيل ، ولن يحل الموضوع إلاَّ إذا وصلنا إلى قوة عسكرية هجومية تُشْعر إسرائيل أنها خطر يهددها .. فى هذا الوقت قد تقبل إسرائيل بالحل السلمى والانسحاب. أما إذا لم نصل إلى هذه القوة العسكرية الهجومية، فإسرائيل ليه تنسحب؟.. بتقعد على أساس ان ممكن الأمور تنهار من الداخل – فى الجبهة الداخلية – وممكن يدفعوا مليون دولار، واثنين مليون دولار، وخمسين مليون دولار . وهُمَّ حتى ميزانية قواتهم المسلحة أكبر من ميزانيتنا. إذا حصل انهيار ممكن هم يحققوا أهدافهم بسهولة .

إسرائيل لن تنسحب – فى رأيى – إلاَّ إذا شعرت بأن احنا عسكرياً قادرين على عمل هجومى ، وده اللى احنا بنبنيه دلوقت . ولكن هذا لا يمنع حوارنا مع الأمريكان .. وأيضاً عدم هجومنا على الأمريكان .. ولا على نيكسون، ونحاول ان احنا نمشى فى حوار ، ونشوف يعنى ايه النتيجة اللى توصل .

باين حتاخدوا جلسة بكرة .

السيد / أحمد فهيم عبد المعطى :

لو سمح سيادة الرئيس ، هل هناك خلاف حول القضية العربية بين الحكام العرب ؟ وهل هناك عقبات حقيقية لعقد مؤتمر قمة؟

السيد / وزير الخارجية :

أعتقد بدلاً من القول بأن هناك خلافاً، نقول : هل هناك اتفاق حول مخطط واحد بالنسبة للقضية الفلسطينية؟ فلو طرحنا السؤال بهذا الشكل ، أمكننا القول بأنه لا يوجد مخطط متفق عليه بين العرب حتى الآن بالنسبة للقضية الفلسطينية. وأذكر أن السيد الرئيس صرح قبل العدوان بمدة طويلة بأنه لا توجد خطة، وهذا صحيح .. وحتى هذه اللحظة لا توجد للأسف خطة، والسبب أن هناك ١٤ دولة عربية كل منها لها رأى .. وحتى هذه اللحظة – كما قلت – لم يجتمع العرب عند مخطط واحد وخطة واحدة بالنسبة لقضية فلسطين .. مخطط علمى كامل مدروس ينتهى إلى حدود وإطار واضح ومحدد، بحيث تتحرك كل دولة عربية فى هذا الإطار بمفهوم واضح ليس فيه أى لبس أو إبهام .. هذا غير موجود ، بدليل أننا والأردن قد وافقنا على قرار مجلس الأمن ، فى حين أن

سوريا والدول العربية البعيدة عن المنطقة – كالجزائر، والكويت، والسودان – ترفض القرار ولا توافق عليه، لأنهم لا يجدون أنفسهم فى الموقف الذى يدفعهم إلى الموافقة .. وفى تقديرهم أن الرأى العام فى بلادهم قد يكون – ولا يزال – متأثراً بما كان يصدر قبل العدوان من تصريحات من العواصم العربية .

ولا زلت أذكر أيضاً ما حدث فى أول مؤتمر لرؤساء الدول العربية، فقد تلا السيد الرئيس فى هذا المؤتمر ما جاء فى محاضر اجتماعات رؤساء أركان حرب الجيوش العربية، وما ذكره رئيس أركان حرب الجيش السورى – فى أحد هذه المحاضر – من أن سوريا غير قادرة للدفاع عن نفسها، إذا ما قامت

إسرائيل بهجوم عليها. وقد ذكر السيد الرئيس أن هذا الموقف خطير للغاية .. وأنه إذا كانت كل دولة عربية غير قادرة على مواجهة أى هجوم عليها من إسرائيل، فبالتالى لا يستطيع رؤساء أركان حرب الدول العربية الموقعة على اتفاقية الدفاع المشترك – عندما يجتمعون – التنسيق فيما بينهم للدفاع عن أنفسهم .

لقد طرح السيد الرئيس هذا الموضوع للبحث فى المؤتمر الأول لرؤساء الدول العربية بهدف وضع خطة للدفاع عن العالم العربى . وفى هذا الوقت قال رئيس الدولة السورية ، كيف يقال بأننا غير قادرين على الدفاع؟ نحن قادرون على الهجوم، وطالب القائد العام – الذى عين فى ذلك الوقت – بأن يضع خطة هجومية، وألاَّ يكتفى بالخطة الدفاعية. وأذكر أنه قال : إنه خلال أسبوع يمكن وضع خطة هجومية .. ولقد رد عليه بن بيلا وقتها وقال : " أعطنا على الأقل ثلاثة أشهر لوضع هذه الخطة الهجومية " .

إن هذا النوع من المبالغة والمزايدات فى العالم العربى ، وعدم وجود خطة دفاعية مدروسة يمكن أن تتحور إلى خطة هجومية .. وهذا الوضع الحالى الخاص بعدم وجود خطة بالنسبة لقضية فلسطين، كل هذا يجعلنا نبذل جهدنا باستمرار – فى هذا الشأن – فندعو إلى اجتماعات عربية .. وإلى قيام كيان فلسطينى .

ولا شك أن هناك فُرْقَةٌ بين الفلسطينيين أنفسهم، ولذلك فإن مصر منذ سنة ١٩٥٨ تحاول جاهدة إيجاد الكيان الفلسطينى، حتى يعمل الفلسطينيون أنفسهم على توحيد كلمتهم، إذ أنه منذ الثلاثينات والأربعينات كانت هناك خلافات بين الفلسطينيين أنفسهم، أدت إلى تدهور القضية الفلسطينية وإلى الهزائم التى منيت بها هذه القضية حتى سنة ١٩٤٨.

لقد كان الهدف من الكيان الفلسطينى، إيجاد تنظيم فلسطينى يتولى الدفاع عن القضية الفلسطينية، ويكون دور الدول العربية تأييد القضية. ولكن للأسف قامت خلافات داخلية بين الفلسطينيين أنفسهم، مما أدى إلى أن المنظمة نفسها انتهت إلى الوضع الذى وصلت إليه بالأمس، فقامت منظمات أخرى عسكرية جديدة مثل منظمة فتح وغيرها، وإلى تأخر قيام الكيان الفلسطينى، إذ أنه أخذ وقتاً طويلاً لِيَنْشَأ .. وحتى هذه اللحظة مازالت هناك خلافات وانقسامات بين الفلسطينيين أنفسهم . فالقضية الفلسطينية إذاً لابد أن نعلم ظروفها الحقيقية ، وعلينا أن نحاول بذل كل جهد ممكن لجمع كلمة العرب فى هذا الشأن، وهذا يحتاج إلى مجهود كبير .

السيد / الرئيس :

بالنسبة لمؤتمرات القمة .. أنا دعيت لمؤتمر قمة، ولكن حصل تهرب من هذا المؤتمر. الحقيقة هو السعوديين قالوا إنهم مستعدين يحضروا المؤتمر فى حالة إعلان فشل مهمة يارنج ، والحقيقة ان رَأْيَناَ فى هذا الوقت، ان احنا نطلب عقد المؤتمر حتى نخطط عسكرياً ماذا نفعل فى حالة فشل مهمة يارنج.. وفى نفس الوقت كانت سوريا ترفض أيضاً حضور مؤتمرات القمة .. لأنها بتنادى بأن مافيش داعى لمؤتمرات القمة .. ومافيش فايدة .

وبرضه تكملة للكلام اللى أنا قلته عن الجبهة الشرقية، احنا أيضاً نبص إلى ان احنا نعمل جبهة غربية .. اللى هى أساساً مبنية علينا وعلى الجزائر، بحيث إن القوات الجزائرية تشترك معنا فى هذا الموضوع .. احنا عندنا دلوقت لواء جزائرى موجود ، ولكن هدفنا ان احنا نجيب قوات جزائرية أكبر . وفى زيارة الفريق فوزى الأخيرة، أمكن الاتفاق مع الجزائر على التحرك فى هذا الخصوص .

بييجى الحقيقة هنا موقف تونس .. تونس بتهاجمنا يومياً .. إذاعة تونس – ويمكن بتسمعوها – بتهاجمنا يومياً، ولكن احنا سياستنا الآن ألاّ نرد على أى دولة عربية .. على أساس ان إسرائيل هى المعركة الأساسية .

أيضاً أثناء زيارة سكرانتون .. سوريا هاجمت مهمة سكرانتون ومقابلته لنا، وشىء من هذا القبيل. والحقيقة الكلام ليس له أى صدى .. وبرضه بيقولوا : إن الكفاح هُوَّ السبيل .

وفى الحقيقة أيضاً بالنسبة للجبهة الشرقية.. السعوديين كانوا قالوا للعراقيين إنهم ليه لم يشتركوا فى الجبهة الشرقية؟ احنا أيضاً هدفنا ان السعوديين بيعملوا قوات.. والكويتيين بيعملوا قوات

فى الجبهة الشرقية .. وبصرف النظر عن الخلافات الأيديولوجية بتبقى العراق وسوريا والأردن .. وتدخل فيها السعودية .. وتدخل فيها الكويت أيضاً، لأن الكويت جايبة طيارات لايتننج .. السعودية جايبة أيضاً طيارات لايتننج، وبهذا الحقيقة نستطيع خطوة خطوة ان احنا نعبأ القوات .

الحقيقة بالنسبة لليبيا مش ممكن انها تعمل أكثر من اللى بتعمله .

بالنسبة لتونس هى موقفها عدائى .

بالنسبة للجزائر ممكن انها تساهم معنا سياسياً وعسكرياً ، هُمَّ سياسياً فى الجزائر بيقولوا اللى احنا عايزينه وهُمَّ بيوافقوا عليه – بصرف النظر عن وجهة نظرهم فى الموضوع – فلا نستطيع أن نقول إن احنا على وفاق كامل .

أحد السادة الأعضاء :

والمغرب؟

السيد / الرئيس :

آه .. المغرب، يعنى كلامهم حلو الحقيقة .. ولكن بس الحقيقة المغرب ممكن كانت تساعدنا أكثر، ولكن المشكلة بين المغرب والجزائر، هى اللى بتخلى الجزائر تحشد قواتها على حدود المغرب .

السودان موقفها طبعاً ضد قرار مجلس الأمن، ولكن هُمَّ لهم كتيبة هنا .. وطبعاً ميزانية السودان ميزانية صغيرة .. والقوات السودانية كلها ١٥ ألف، ويعنى الجهد اللى بيقدروا يدخلوا بيه جهد محدود، ولكن بالنسبة للسودان .. الناس موقفهم معانا .. والشعب موقفه معانا .. والحكومة أيضاً موقفها كويس .

السيد / عويس محمدين عويس (الدقهلية) :

جاء فى بعض الجرائد – نقلاً عن جريدة بيروتية – بأن حزب البعث الحاكم طالب بوحدة سياسية وعسكرية مع الجمهورية العربية المتحدة، فما مدى صحة هذا الخبر؟

السيد / الرئيس :

هو كان فيه المؤتمر القومى والمؤتمر القُطْرى لحزب البعث – أظن من حوالى ١٠ أيام– وأذيعت القرارات الخاصة بحزب البعث، وهُمَّ بيقولوا – فى هذا القرار – إنهم بيطالبوا بوحدة عسكرية ووحدة سياسية بين الدول العربية التقدمية. الحقيقة هُمَّ فى كلامهم معنا هنا .. فى وقت من الأوقات .. قالوا إنهم عاوزين يعملوا وحدة سياسية معنا أظن فى آخر مرة لزيارة الوفد السورى، وأنا قلت لهم رَدِّى : إن احنا عندنا من المتاعب ما يكفينا .. وإن الوحدة معناها المزيد من المتاعب، ولا نستطيع النهارده الحقيقة أن نتحرك فى أى مجال من هذه المجالات، فقالوا : طيب نعمل وحدة عسكرية، فاحنا قلنا إن احنا

بنخلى الفريق فوزى مسئول عن العمليات العسكرية كلها .. ونعمل الجبهة الشرقية .. ونعمل الجبهة الغربية، وهُمَّ وافقوا على هذا الكلام .

أما الحقيقة فأنا من رأيي أن هذا الموضوع .. موضوع الوحدة السياسية والوحدة العسكرية، موضوع شعارات تطلق لجذب الجماهير اللى هى مؤمنة بالوحدة فى الداخل، وعلشان يروحوا يقولوا لهم إن احنا عرضنا الوحدة على فلان .. وفلان رفض، والحقيقة لو قبلنا الوحدة، حيبقى ايه الوضع؟ .. الحقيقة حتكون وحدة صورية .. والوضع صورى، ولكن المؤتمر الأخير طَلَّع هذا الكلام ، وهُمَّ الحقيقة أساساً لَمَّا اتكلموا على الوحدة .. كانوا بيطالبوا بوحدة بين سوريا ومصر والجزائر ، وحتى احنا قلنا لهم : "وِليه العراق لأ؟ " .. يعنى فى هذا الوقت. ولكن الجزائر أيضاً رفضت المشروع.

السيد/ ندا محمد عيد النجار (الجيزة) :

جاء فى تقرير السيد وزير الخارجية أن سوريا ترفض قرار مجلس الأمن، فهل رفض سوريا هذا القرار، ينطبق عليه رفضها لأسلوب الحل السلمى كله؟ .. وما هو الأساس الذى تبنى عليه هذه السياسة؟ وشكراً .

السيد / الرئيس :

هى سوريا من الأول رافضه أى قرار، وبيقولوا إن السبيل الوحيد هو الكفاح المسلح ، ازاى بقى الكفاح المسلح ده؟.. أنا مش عارف .

طبعاً بيدربوا قوات .. وبيزوِّدوا قوات ، ولكن لسه ماشفناش الكفاح المسلح لغاية دلوقت ،

ولكن برضه هُمَّ بعتوا لى .. وجانى رئيس الوزارة هنا ، وقال لى : " إزاى تقبل هذا القرار؟ .. هذا القرار معناه إضعاف شعبيتك شخصياً فى داخل مصر.. وفى البلاد العربية " . وأنا قلت له : " الحقيقة إن أنا مؤمن بهذا الكلام، وإذا كان هناك حل سلمى فلا يمكن ان احنا نطلب الحرب من أجل الحرب. إذا كان ممكن أن يكون هناك حل سلمى كان بها، ثم فى نفس الوقت نحن فى حاجة إلى وقت حتى نعيد بناء قواتنا المسلحة " . هُمَّ فى هذا لهم كلام : رفض الحلول السلمية، والكفاح المسلح، والحرب الشعبية، وهذه أيضاً – أنا فى رأيي – لغاية دلوقت شعارات لم تطبق حتى الآن .

السيد / حسن عبد الفتاح أبو الليل (دقهلية) :

وضح من تحليل السيد الرئيس للموقف، أن إسرائيل لن تقبل الحل السياسى إلاَّ على أساس مدى استعدادنا واستعداد قواتنا من الناحية الهجومية. وسبق للسيد للفريق محمد فوزى أن أعلن فى حديثه أمام المؤتمر القومى أن روسيا تمدنا بالسلاح الهجومى – حسب احتياجات الموقف .. وحسب الموقف السياسى نفسه – فهل روسيا الآن مقتنعة بضرورة إمدادنا بالسلاح الهجومى فعلاً؟ .. وهل هى تمدنا به فعلاً حتى نستمر فى بناء قواتنا المسلحة؟

الأمر الثانى : إن هناك تَقَوُّلات كثيرة جداً بالنسبة للموقف على الجبهة السورية، يقال: إن سوريا أصبح استعدادها العسكرى استعداداً طيباً .. وتستطيع أن تناوش .. وتقوم بعملية المقاومة فى مواجهة القوات الإسرائيلية، إلاَّ أن إسرائيل تقوم حالياً بإقامة منشآت على مرتفعات جولان، ومع ذلك فإن سوريا لا تقوم إطلاقاً بإبداء أى مقاومة لهذا الموقف .. وهذا يعطى انطباعات ودلالات معينة ، نرجو تفسير هذا الموقف، وشكراً .

السيد / الرئيس :

بالنسبة للنقطة الأولى : احنا اتكلمنا مع الاتحاد السوفييتى .. الاتحاد السوفيتى بيقول : إن الحل السلمى يجب أن نعمل من أجله بكل الوسائل. والحقيقة فيه سبيل نصل به إلى الحل السلمى إذا اتفقت روسيا مع أمريكا على الحل السلمى، يبقى الحل السلمى ممكن التنفيذ. ولكن طبعاً احنا لَمَّا بنقول للروس : " احنا موافقين معاكم على الحل السلمى .. على ألاّ نتنازل عن أى بوصة من الأرض العربية .. هل أنتم مستعدين تفرطوا فى أى أرض عربية؟ " .. هُمَّ كلامهم انهم لا يمكن يقبلوا التنازل

عن أى أرض عربية .

بالنسبة للجزء الخاص بالتسليح : موضوع التسليح ماشى من بعد العدوان لغاية دلوقت، ولكن ماقدرش اقول إن احنا وصلنا إلى الحد اللى بيخلينا نهجم بكره، لأن العملية هى عملية سلاح .. وعملية تدريب، والعملية دى عملية معقدة .. وعملية كبيرة جداً .

من الناحية الثانية : الحقيقة احنا لازم نشتغل على أساس أن إذا دخلنا معركة مع إسرائيل، يمكن نكون احنا لوحدنا، والجبهة الشرقية دى ماتشتركش . على هذا الأساس لازم نعمل حسابنا أن نستطيع أن نواجه إسرائيل وحدنا. ده بالنسبة للموضوع الأول .

بالنسبة للموضوع الثانى : الحقيقة فى سوريا فيه مشاكل داخلية كثيرة .. ودى مؤثرة على توزيع القوات السورية فى الداخل. واحنا رأينا انه مع المستقبل .. ومع حل الموقف .. ومع تطور الموقف الداخلى فى سوريا، بيتحسن الموقف على الجبهة السورية. وده يعنى أملى أنا انه يتحسن، لأن يعنى فيه كلام .. بيقولوا إن السوريين بيؤجلوا العملية إلى وقت لا حد له، فمااقدرش أجزم .. وَلاَ أدِّيك إجابة الحقيقة، لأن ده متوقف على الصراعات الداخلية اللى موجودة فى داخل سوريا .

السيد / منصور مصطفى قطر (الإسماعيلية) :

الواقع أن السيد الزميل سبقنى فى السؤال عن موضوع سوريا، ولكنى أود أن أستوضح عن الجبهة الشرقية .. وموقف سوريا الأخير من عدم مساندتها – بأى عمل – للقوات العراقية فى موقفها الإيجابى الأخير، هل نعتبر مع ذلك أن الجبهة الشرقية قائمة؟

والسؤال الثانى : هل إذا تصاعدت العمليات على الجبهة الأردنية، إلى حد أصبح – لا قدر الله – موقفها معه ضعيفاً، فهل ستبقى الجمهورية فى موقفها الحالى من عدم الاشتراك .. أم أننا نعتبر أن الجبهة الأردنية – وحساسيتها معروفة لنا جميعاً – جبهة أو موقف يجب مساندته بأى شكل من الأشكال بقواتنا المسلحة؟ وشكراً .

السيد / الرئيس :

هو بالنسبة للجبهة الشرقية – زى ما قلت – إن احنا رَأْيِناَ إنها بداية ، وحنقويها مرحلة مرحلة ، يعنى بِدَايَة ماهياش قوية .. بِدَايَة ضعيفة، وستقوى مرحلة مرحلة . بالنسبة للطيران – زى

ما قلت – الأول عملنا القيادة البرية، والآن بنحاول نعمل القيادة الجوية. وطبعاً ده عايز مطارات علشان تغطى المنطقة. إسرائيل عندها ٥٠ مطار، والمنطقة اللى هناك دى ما فيهاش مطارات، العراق اتعهد انه يعمل مطارات فى المنطقة. ده الحقيقة بالنسبة للموضوع الأول .

بالنسبة للموضوع الثانى: أنا سألنى الملك حسين وقال لى : " إفرض أن إسرائيل غزت الأردن، ما هو موقف الجمهورية؟ ".. قلت له: " ولا حاجة، لن نستطيع أن نفعل شىء " .. ليه بقى؟.. حتى لا نُسَاق إلى معركة – الحقيقة – نكون غير مستعدين لها .

وحتى دلوقت .. إذا إسرائيل بكرة عبرت نهر الأردن .. وغزت الضفة الشرقية، لا نستطيع أن نفعل شيء، لا جوياً .. لأن الحقيقة مدى طيراننا محدود .. فيه ناس بيقولوا : ليه طيراننا مابيروحش يشترك؟.. مدى الطيران بتاعنا محدود .. ولا يستطيع الحقيقة انه يشترك فى هذه العمليات أبداً. ولكن الوضع الطبيعى هو : بيكون فيه قيادة للطيران السورى – العراقى – الأردنى. لَمَّا يعنى الملك حسين سألنى هذا السؤال كده مباشرة، أنا أجبته إجابة مباشرة . وهذا هو موقفنا حتى الآن .

السيد / عبد الجابر علام (القاهرة) :

أود أن أسأل عن شركات البترول العاملة فى الأرض العربية ، ومدى استغلالنا لنفوذها ، لعمل موازنة بين هذا النفوذ والنفوذ الصهيونى فى أمريكا .

السيد / الرئيس :

هى شركات البترول استثمارها فى هذه المنطقة يساوى ما تصرفه أمريكا فى فيتنام فى أربعة أيام ، وهُمَّ قالوا لنا كِدَه .. الأمريكان قالوا : ماتفتكروش يعنى ان شركات البترول دى لها قيمة .. ده احنا بنصرف قَدّ ما نستثمره فى الشرق الأوسط فى فيتنام فى أربعة أيام. فالحقيقة يعنى الوضع كده باين ان مالهش تأثير، وقد يكون تأثيرها قوى على الجمهوريين، أكثر مما يكون تأثيرها قوى على الديموقراطيين .

السيد / حسن جمال عبده النيل :

لقد حصلنا على بيانات هامة، وأعتقد أنها تكفينا جداً. ولكن هذا يجرنى إلى سؤال هام، لقد

تعرض السيد الرئيس فى الدورة الطارئة للمؤتمر القومى إلى أننا فى اللجنة المركزية نتبادل الرأى فى كافة الموضوعات والمسائل، وأن على أعضاء اللجنة المركزية أن ينقلوا هذا الكلام إلى مؤتمرات الأقسام، فهل كل ما يقال فى اللجنة المركزية صالح لنشره فى المؤتمرات .. أو فى جهات أخرى خارج اللجنة؟ مع الشكر .

السيد / الرئيس :

الحقيقة أنا باحاول من أول جلسة فى اللجنة المركزية، إنى باحُطّ تقليد .. ان اللجنة المركزية بتكون مطلعة على كل شىء، وبرضه أنا باعرف ان السرية مش متوافرة – وأنا متأكد من هذا – لكن مع التدريج حتكون السرية متوافرة .

فى الحقيقة نستطيع ان احنا نجاوب بالنسبة للأمور من نواحى عامة ولكن مثلاً الأمور العسكرية، مافيش داعى ان احنا نتكلم فيها أبداً بالتفصيل .. أنا باكلمكم فى النواحى العامة بالتفصيل .. أما الأمور العسكرية بالذات .. الكلام فيها باعتبر انه يجب أن يقتصر على اللجنة المركزية .

باعتبر من الناحية السياسية .. لازم نشرح للناس النواحى السياسية .. ويعرفوا ايه تحركاتنا السياسية ، لأن الناس بيسمعوا راديو إسرائيل .. وبيسمعوا راديو لندن .. وبيسمعوا صوت أمريكا .. وبيسمعوا تونس، وبيبقوا إلى حد كبير مُضَلَّلين .

بالنسبة للمواضيع السياسية، فأنا متهيألى المواضيع السياسية ماهياش أبداً مواضيع سرية .. وبنتكلم فيها .. وبنقول إن احنا بنتكلم .. وبنقول بنقبل الحل السلمى، واحنا فى هذا مابنديش حاجة .. بندى إسرائيل كلام .. أو تعهدات لمجلس الأمن، ولكن بنأخذ منهم انسحاب، وفى نفس الوقت بنكسب وقت لأجل بناء قواتنا المسلحة .

بنتكلم الكلام اللى لايؤثر على سلامتنا، واللى فى نفس الوقت يجب ان احنا نقنع به الجماهير ، لتكون عامل مساعد فى مرحلة الصمود، ولا تقع تحت تأثير البلبلة الخارجية .. اللى هِىَّ ممتدة امتداد كبير .

بيتهيألى الأخ رياض نشكره .. ألف شكر .

فى جدول الأعمال .. البند ثانياً : هو خاص بتفويض اللجنة الرئيسية لأمناء اللجان الدائمة للجنة المركزية فى قبول عضوية اللجان، أو إجراء التنقلات بينها. وأنا باعتبر ان ده يمكن نتج لأن احنا

عملنا تنقلات الدور اللى فات ، وجينا أخنا عليها الرأى .. وهل بتوافقوا على هذا ؟ .. الموافق يرفع إيده .

(موافقة) .

الموضوع الثالث : هو بحث موضوع العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى العربى ومجلس الأمة، وهناك بحث فى هذا الموضوع. نِدِّى الكلمة للسيد أنور السادات يدينا فكرة عن الموضوع، ثم نفتح باب المناقشة .

السيد / أنور السادات :

السيد الرئيس .. السادة الزملاء، أعتقد أن المذكرة وصلت حضراتكم .

السيد / الرئيس :

وصلت متأخرة يعنى .. إطَّلعتم عليها؟

(أصوات : نعم) .

السيد / أنور السادات :

إذاً لا داعى لقراءتها. لقد اجتمعت اللجنة السياسية مع السادة الأمناء – وكما أشار السيد الرئيس فى المؤتمر – أخيراً أرسل الأمناء أيضاً للجنة السياسية مقترحاتهم فى هذا الشأن، والمقترحات جميعها واردة فى هذه المذكرة. ثم أعادت اللجنة السياسية – فى اجتماعها أمس – دراسة هذا الموضوع فى ضوء هذه المذكرة .. وفى ضوء ما ورد من السادة أمناء الاتحاد الاشتراكى فى جميع المحافظات، وقد ضَمَّنا المذكرة المعروضة على حضراتكم جميع هذه الآراء .

ولقد كان المفروض أن تتقدم اللجنة المركزية بتوصية معينة، ولكننا لم نستطع الوصول إلى توصية محددة فى هذا الشأن. إلاَّ أنه كان واضحاً تماماً، أن هناك إجماعاً على توصية واحدة – وردت من أغلب قواعدنا .. إن لم يكن منها جميعاً – وهى أن هذا الظرف غير مناسب على الإطلاق لإجراء انتخابات، ولكن أمام الأوضاع التى تحيط بنا الآن .. من صدور قرار .. ووعد السيد الرئيس بوجود برلمان.. ومن أن هناك دستوراً قائماً – هو دستور سنة ١٩٦٤ – خلال الفترة وحتى إزالة آثار

العدوان، أمام كل هذا تدارسنا الأمر فى اللجنة السياسية، ووصلنا إلى حَلَّيْن وردا فى نهاية هذه المذكرة :

الحل الأول : يتلخص فى أنه إذا كان ولابد من إجراء انتخابات – فحفظاً لكيان الوطن ووحدته الداخلية – تقتصر عملية الانتخاب على المرشحين الذين يتقدم بهم الاتحاد الاشتراكى .. سواء كانوا اثنين لكل دائرة .. أو ضعف هذا العدد لكل دائرة، على أن يتم هذا عن طريق اجتماعات مؤتمرات الأقسام والمراكز والبنادر، وبالطريقة الواردة فى هذه المذكرة، وليس عن طريق القيادة السياسية من أعلى . وقد رأى البعض – وهم أقلية – أن تتولى القيادة السياسية هذا الموضوع، ولكن الأغلبية رأت أن تتولى مؤتمرات الأقسام، والبنادر، والمراكز هذا الأمر. وقد قُصِد بذلك الحفاظ على الوحدة الوطنية .. وعلى

الجبهة الداخلية، وعدم حدوث تصدعات .. أو تشققات بها. فقد كان الرأى أن تجرى المعركة بين مرشحى الاتحاد الاشتراكى ، سواء كانوا اثنين فقط ، أم ضعف العدد المطلوب .

أما الحل الثانى فيقول : إننا دائماً خلال مناقشاتنا نتكلم عن الثورة المضادة، لدرجة أننا نخشى أن نتجمد فى مسيرتنا خوفاً من هذه الثورة المضادة، لذلك وإذا كان ولابد من المعركة، فيجب خوضها من أوسع الأبواب، بمعنى أن مؤتمرات المراكز، والبنادر، والأقسام، تختار اثنين من المرشحين عن كل دائرة ، ويكون هؤلاء هم مرشحو الاتحاد، ثم يترك الباب بعد ذلك مفتوحاً لكل من يريد ترشيح نفسه، وأن ينزل الاتحاد الاشتراكى بلا أى خوف أو وجل من الثورة المضادة أو من غيرها، ليبنى نفسه، وليُوجد كيانه من خلال هذه المعركة، وأن يقف الاتحاد خلف مرشحيه حتى ينجحوا .

لم يكن هناك إجماع على رأى واحد، ولكن الإجماع كان فقط على أن هذا الظرف غير مناسب لإجراء الانتخابات، ولكن إذا كان ولابد من إجرائها .. فهناك الرأيان اللذان سبق أن عرضتهما على حضراتكم .

السيد / الرئيس :

هُوَّ من الطبيعى يمكن نسمع كلام يقول إن مافيش داعى دلوقت لإجراء الانتخابات .. نسمع ده من ناس .. ويمكن نستجيب لهؤلاء الناس، وفى رأيى ان هُمَّ الناس دول حيرجعوا بعد كده ويقولوا إن احنا قتلنا الحياة الديمقراطية .. وأَثَّرنا على الحياة الديمقراطية .

هو فيه – الحقيقة – حاجة رسينا لها .. واتفقنا عليها، وهى ضرورة إقامة مجلس أمه . أظن ده موضوع اتفقنا عليه فى جلسة ماضية، ولا يمكن ان احنا نعيده بقى للمناقشة النهارده. ولكن الموضوع المطروح للمناقشة هو : ما هى العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة؟ .. ده الكلام اللى اتقال دلوقت .. الحقيقة هل نترك الترشيح لكل الناس؟ .. أو الاتحاد الاشتراكى يتدخل بطريقة من الطرق؟ .. والمذكرة فيها تفسير وتلخيص لكل الآراء .

السيد / فريد زكى حشيش :

الواقع أن تعبير المحافظات، لم يكن معناه عدم وجود مجلس أمه ، فجميع المحافظات ترغب فى وجود مجلس أمة، ولكن هذه المحافظات ترى أنه إذا أمكن للجنة السياسية – أو القيادة السياسية – أن تصل

إلى طريقة تتفادى بها وجود خلافات عميقة بين أفراد الشعب، فربما يكون هذا هو الطريق الواجب الاتباع .

إن المذكرة المقدمة من اللجنة السياسية جاءت معبرة تماماً عن الآراء التى أُبديت فى الجلسة التى حضرها الأمناء، ولم تترك أى رأى أُثِير فى الاجتماع .

وفى القليوبية – عندما عقدنا اجتماعنا – أخذنا خلاصة آراء مؤتمرات المراكز، والآراء التى استبانت فى المحافظة. وأستطيع أن أقول : إن أمل المواطنين هو ضرورة وجود مجلس أمة – خصوصاً فى هذا الظرف – ليتحمل مسئوليته. ولكن هناك رأى وسط بين الآراء التى أُبدِيت، وهو أن تُبْدَى رغبات من المواطنين الراغبين فى الترشيح من أى مستوى من مستويات الاتحاد الاشتراكى .. ويكفى كما نص قرار الترشيح السابق ، أن يكون عضواً عاملاً فى الاتحاد الاشتراكى، ويتقدم بطلب إلى أمين المحافظة أو أمين المركز ، فى مدة محددة يفتح فيها باب الترشيح لتلقى الرغبات – من يوم السبت القادم مثلاً – ويحدد لكل دائرة يوم معين، يُقَّدم فيه الراغبين فى الترشيح طلباتهم إلى مؤتمر الدائرة – الذى يجمع المركز والبلاد التى تُضم إليه من مركز آخر – ويحدد هذا المؤتمر عدداً من أبناء التنظيم يدفع بهم إلى المعركة .

وأنا أحبذ هذا الرأى، لأنه لو سُمِحَ بفتح الباب على مصراعيه، فسنعود إلى مسيرتنا الأولى، وسنرتد إلى مجلس أمه كالمجلس السابق – وقد عاشرته – الذى كان يضم بعض الأعضاء ممن يعتقدون أنه لا فضل للتنظيم عليهم .. بل إنهم يرون أن التنظيم قد وقف فى سبيل حصولهم على شهادة

الترشيح . وقد كان مؤدى ذلك أن عدداً من أعضاء مجلس الأمة كان يشعر أنه يعمل بمفرده .. أو أن التنظيم لا فضل له عليه، وبالتالى فلا ولاء له لهذا التنظيم .

ومنذ الاجتماع الأول للجنة المركزية قلنا : إننا نريد أن نضع من القواعد ما يضمن قيام مجلس أمة يسير فى الخط العام الذى ترسمه اللجنة المركزية .

وأرى أن هذه فرصة أتيحت لنا الآن.. لكى ندفع بكوادرنا وقياداتنا فى التنظيم لدخول المعركة الانتخابية، بشرط أن يقوم مؤتمر المركز بتحديد العناصر السليمة الجادة ويدفعها إلى الترشيح، ليس بعدد مساو للمطلوب انتخابهم .. ولكن ضعفهم أو ثلاثة أمثالهم ، وبعد ذلك تُتْرك حرية الاختيار للمواطنين، لاختيار اثنين من بين المرشحين الذين نعتبرهم جميعاً أبناء صادقين للتنظيم .

أما فيما يتعلق بفتح باب الترشيح على مصراعيه، فأرى أن تنظيمنا ما زال فى حاجة إلى شىء من الرعاية والحماية – من جانب اللجنة المركزية – فى المعركة الانتخابية القادمة، حتى لا تتعرض قياداتنا للتساقط فى الطريق، لذا فنحن نطلب لهذه القيادات شيئاً من الحماية فى المرحلة الحاضرة .

وأرى أن يقتصر العمل السياسى مبدئياً خلال الانتخابات على مراقبة المعركة، والحيلولة دون انحراف أحد من المرشحين عن الخط السليم .

وبهذه الطريقة نستطيع إيجاد مجلس أمة مكون من كوادر التنظيم السياسى، وهؤلاء يستطيعون منع – أو حجب – الحساسيات التى عاصرناها فى الماضى .

ولا أعتقد أن هناك صوتاً يمكن أن يرتفع فى اللجنة المركزية لينادى بعدم إجراء انتخابات فى الوقت الحاضر .. وبالتالى عدم قيام مجلس الأمة، لأننا حريصون على أن يحكم الشعب نفسه بنفسه .

مجلس الأمة هو الصورة الصادقة لتمثيل الشعب .. فأرى أن يُنْتَخَب مجلس الأمة الجديد، على أن تقوم اللجنة المركزية من جانبها بوضع الضمانات التى تكفل عدم قيام صراعات داخل المجلس، أو فتح الباب أمام عناصر غير ملتزمة، تُعَرِّض المجلس الجديد للهزات والمتاعب، وشكراً .

السيد / عبد الهادى على ناصف :

يمكن أن نستخلص من كل الآراء التى طُرحت حقيقتين أساسيتين :

الحقيقة الأولى : أنه لابد للتنظيم السياسى من أن يلعب دوراً أساسياً فى عمليات الترشيح والانتخاب لمجلس الأمة .

الحقيقة الثانية : أنه لابد أن تتاح فرصة للاختيار الأوسع أمام الناخبين ، فيما بين المرشحين الذين يتقدمون للانتخاب. وهناك طريقتان لتحقيق مبدأ الاختيار الأوسع :

١ – إمَّا أن تتولى مؤتمرات الدوائر ترشيح ضعف أو ثلاثة أمثال العدد المطلوب ، ويختار الناخبون من بينهم العدد المطلوب وهو اثنان .

٢ – وإما أن نفتح – إلى جانب قائمة الاتحاد الاشتراكى – باب الترشيح أمام من يرغب فى ذلك من خارج القائمة .

وهناك موضوع يمكن أن يثور فيما يتعلق بالطريقة الأولى ، وهو أنه لو قدم الاتحاد الاشتراكى للانتخابات عدداً من المرشحين أكثر من العدد المطلوب ، فإن دوره سوف يقف عند هذا الحد ، لأنه

لا يستطيع أن يساند سوى المرشَّحَيْن اللذين تضمنتهما القائمة ، حتى لا يحدث تناقض وانقسام داخل التنظيم نفسه، وقد يؤدى إلى أضرار أكثر مما لو فتحنا الباب على مصراعيه. وهذا يفرض علينا ألاَّ تتضمن قائمة الاتحاد الاشتراكى أكثر من العدد المطلوب فعلاً، سواء فتحنا باب الترشيح لمن يرغب فيه من خارج القائمة أم لا .

وفى جميع الحالات لا أتصور أن يقع التنظيم فى تناقض مع نفسه، ويقف بجانب اثنين فقط من مرشحيه، ضد الاثنين أو الأربعة الآخرين، وشكراً .

السيد /محمد خليل حافظ خليل :

فى الواقع أننى آخذ لنفسى منطلقاً مما جاء فى خطاب السيد الرئيس أمام المؤتمر القومى فى الدورة الطارئة، من أننا نمثل طرفاً ، وأن قوى الثورة المضادة تمثل طرفاً آخر .. ولابد أن يلعب التنظيم السياسى دوراً فى الانتخابات القادمة . وهذا هو رأى قوى الشعب الحقيقية الذى استخلصناه فى الفترة الأخيرة .

إن العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى شرط من شروط الترشيح لعضوية مجلس الأمة، وهذا الشرط قائم منذ المعركة الانتخابية الماضية. وأرى أننا إذا فتحنا الباب على مِصراعيه، فإننا نتيح الفرصة لعناصر الثورة المضادة لكى تعود مرة أخرى وتتسلل إلى السلطة التشريعية .

ولكن هناك رأى مؤداه : أنه إذا كانت العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى شرطاً لعضوية مجلس الأمة ، وأن لجان الوحدات الأساسية تعتبر الركيزة الملتزمة والقاعدة الحقيقية لقوى الشعب ،

فأقترح – إرساء لقواعد الديمقراطية الحقة – أن يفتح باب الترشيح لمجلس الأمة ابتداء من أعضاء لجان الوحدات الأساسية والمستويات الأعلى. وبعد إقفال باب الترشيح تعرض أسماء المرشحين على مؤتمرات الأقسام والبنادر، مضافاً إليهم الأمناء والأمناء المساعدون، لكى تتم بين المرشحين عملية انتخاب – وليست عملية اختيار – ويُنْتَخَب ضعف العدد المطلوب على الأقل من المرشحين. وقد رأيت انتخاب ضعف العدد المطلوب حتى نترك للجماهير حرية الاختيار من بينهم، ونضمن فى نفس الوقت ولاء المرشحين للتنظيم، وشكراً .

السيد / عبد الفتاح عبد الغفار :

سأتناول فى حديثى بعض النقاط .. لقد حَمَّلَنا مؤتمر محافظة الجيزة أمانة أن ننقل رأيه فى الموضوع المطروح للبحث إلى اللجنة المركزية، فقد كان المؤتمر يعارض إجراء انتخابات فى المرحلة الحالية حرصاً على تماسك الجبهة الداخلية وعدم تصدعها. فإذا ما انتهى رأى اللجنة المركزية إلى إجراء الانتخابات، فيجب أن يكون للتنظيم السياسى دور فى عملية الترشيح. وأرى أن هناك طريقتين لِنُدْخِل التنظيم فى هذه العملية : طريقة مباشرة، وأخرى غير مباشرة :

أما الطريقة الأولى : فتكون عن طريق المفاضلة بين أعضاء لجان الوحدات الأساسية، ثم تُوضع أسماء من رُؤِى ترشيحهم أمام مؤتمرات الأقسام، وتوضع معايير موضوعية تطبق على جميع المرشحين.. ومن تنطبق عليه هذه المعايير يُسانده التنظيم. ونتيجة ذلك أن يقوم نوع من العلاقة والترابط بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى، باعتبار أن مجلس الأمة هو الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى، ويلتزم بتنفيذ قرارات المؤتمر القومى .

وفى حالة مخالفة عضو مجلس الأمة لقرارات التنظيم أو ثبوت انحرافه، تسقط عنه عضوية الاتحاد الاشتراكى ، وفى هذه الحالة يجب أن تُسقط عنه عضوية مجلس الأمة . وبذلك نضمن قيام الترابط بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى ، وشكراً .

السيد / عبد الجابر علام :

أرى أنه لابد من تقييم المرحلة السابقة – فيما يتعلق بمجلس الأمة – حتى نصل إلى قرارات موضوعية من خلال الدراسة الجادة حول موضوع الترشيح والانتخاب. ولقد حاول التنظيم السياسى

أن يكون له دور فى الانتخابات الماضية، بإعطاء شهادات لمن يرى صلاحيته للترشيح ، غير أنه – تحت ضغط العناصر الملتزمة – انسحب الاتحاد الاشتراكى وترك الباب مفتوحاً، وجاءت الانتخابات بمجلس عَبَّر السيد الرئيس عنه بأنه يمثل ٣٦٠ حزباً .

ولقد بدا عدم الالتزام واضحاً عندما شرع الاتحاد الاشتراكى فى إنشاء المكاتب التنفيذية، فبدأت حينذاك حرب سافرة بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى .

كذلك حدث بعد النكسة أن بعض العناصر فى مجلس الأمة – وهى غير ملتزمة – رأت أن الفرصة مواتية لها وسانحة، لكى تهاجم القيادة والتنظيم .. لتقضى على مكاسب الشعب .

ومن هذا التحليل البسيط .. أرى أنه لابد أن يكون للاتحاد الاشتراكى دور واضح وقوى فى الانتخابات القادمة، ويأتى ذلك عن طريق فتح باب الترشيح للأعضاء العاملين، على أن يكون من حق مؤتمرات الأقسام – مضافاً إليها الأمناء والأمناء المساعدون – اختيار العناصر التى يرون أنها صالحة لمجلس الأمة. ويجب أن يتم ذلك على أساس معايير موضوعية، وذلك بأن تجرى داخل هذه المؤتمرات انتخابات سرية مباشرة لاختيار اثنين من المرشحين .. تُعرض أسماؤهم على الناخبين للاستفتاء، أو يُختار أربعة لترشيحهم .. لينتخب الشعب اثنين منهم. ومما يرجح كفة هذا الاقتراح، أننا فى النهاية نضمن قيام مجلس أمة ملتزم .. يعترف ببنوته للاتحاد الاشتراكى، وأنه جهاز مساعد له ويعمل فى إطاره .

والواقع أننا إذا أردنا أن نشارك مشاركة فعالة فى هذه العملية، فيجب أن يُختار اثنين فقط كمرشحين – فى كل دائرة – لعرضهما للاستفتاء، على أن يفوز بعضوية مجلس الأمة من يحصل على نسبة معينة من الأصوات . أما إذا أردنا توسيع دائرة الاختيار، فيمكن ترشيح أربعة، ليختار الناخبون اثنين من بينهم . وكلا الطريقتين تؤكد أن المجلس نابع من إرادة القيادة السياسية، ونابع من الشعب فعلاً عن طريق الانتخاب .

أما القول بأن يساند الاتحاد الاشتراكى اثنين فقط من المرشحين، ويترك الباب مفتوحاً للذئاب البشرية من الثورة المضادة، فأعتقد أن هذا لا يتفق ومبدأ تكافؤ الفرص، ذلك لأن غير الملتزم قد يستطيع أن يتسلل إلى قلوب الجماهير. ومن هنا أرى أنه لابد من وجود ضمان أكيد لمجلس الأمة القادم، وذلك بألاّ يُسمح بترشيح أكثر من أربعة – عن طريق الاتحاد الاشتراكى – ينتخب المواطنون اثنين منهم .

السيد / الرئيس :

أنا لى تعليق على انسحاب الاتحاد الاشتراكى من المعركة الماضية.. اللى هى فى سنة ١٩٦٤. والحقيقة فى سنة ١٩٦٤ مانقدرش نقول إن كان فيه اتحاد اشتراكى، ولكن احنا عملنا تحفظات واعتراضات .. هذه الاعتراضات الحقيقة ماكانش لها قواعد ولا نظم .. ده بيقولوا عليه كويس .. وده بيقولوا عليه وِحِشْ ، ويمكن فيه عدد من حضراتكم هنا يمكن كانوا مُدَّخَرِين فى هذه الأيام، حسب الكلام اللى كان اتقال .

الحقيقة طالما ماكانش فيه تنظيم، كان من الواجب ان احنا نترك الموضوع على ما هو عليه. وأنا الحقيقة فى مجلس الأمة طرحت هذه الأسئلة، وقلت : إن مجلس الأمة عبارة عن ٣٦٠ حزباً فعلاً. وبعدين مجلس الأمة اللى هو كل واحد فيه يِدْرِس لنفسه، مش ممكن أبداً يِدِّى حاجة .. زى مجلس

الأمة اللى فيه حزبين .. أو فيه أحزاب ، فيها لجان بتدرس. يعنى لَمَّا نبص مثلاً فى انجلترا نلاقى حزب المعارضة بيدرس .. عندهم واحد مسئول عن الدفاع، وواحد مسئول عن السياسة الخارجية، وكذلك الناس بتوع الحكومة .. ففيه واحد وراه أجهزة بتدرس .. فبيقوم يقول كلام.. الحقيقة مش كلامه بس .. كلام دراسة. عندنا فيه الـ ٣٦٠ عضو اللى كل واحد فيهم يوافق على شىء، ولا يوافق على شىء آخر .. ويعتمد على نفسه. ده اللى خلانى الحقيقة وضعت السؤال ده فى مجلس الأمة .

أيضاً الصراع اللى حصل بين الاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجلس الأمة، مين اللى حيكون له النفوذ الأكبر فى الدايرة وفى المنطقة؟.. وكل واحد حاطط فى مخه أيضاً ان حتحصل انتخابات جاية بعد عدد من السنين .

الوضع النهارده – الحقيقة – بيختلف .. بقى فيه اتحاد اشتراكى .. بقى فيه مؤتمر قومى.. بقى فيه لجان محافظات.. بقى فيه مؤتمرات محافظات.. بقى فيه لجنة مركزية. طبعاً اللى خلانى حطيت هذا الموضوع للبحث – ومامشيناش على الطريق اللى كنا عليه – الكلام اللى قيل هنا فى أوائل انعقاد اللجنة المركزية : " إن اللجنة المركزية يجب أن تَكُون التنظيم الأم بالنسبة لمجلس الأمة .. وبالنسبة لأى تنظيم آخر، ويكون لها السلطة العليا بالنسبة لكل الأمور السياسية " .

السيد / سعد أحمد عيد :

يجب أن نضع أمامنا أمرين ونحن بصدد بحث موضوع العلاقة بين مجلس الأمة والتنظيم

السياسى ، فإما أن تقوم هذه العلاقة على الارتباط العضوى ، وإما أن تقوم على أساس من العلاقات التعاطفية. فإذا كانت العلاقة من النوع الأول، وجب علينا أن نبحث عن الوسائل التى تحكم هذه العلاقة ، وليس ثمة ما يمنع من الأخذ – فى ذلك – بما هو معمول به فى الدول الاشتراكية أو الغربية . ولقد أشار السيد الرئيس – فى المؤتمر القومى– إلى أنه يجب أن نعمل بأسلوب حزبى، وهذا يقتضينا أن نضع هذا المفهوم فى أذهاننا ونحن نبحث موضوع العلاقة بين مجلس الأمة والتنظيم السياسى .

وفى تقديرى أنه يجب أن يكون ولاء مجلس الأمة الكامل والمطلق للتنظيم السياسى، ولذلك أقول: إنه يجب ألاّ تتضمن قائمة الاتحاد الاشتراكى أكثر من اثنين كمرشحين فى الدائرة الانتخابية الواحدة، يتم اختيارهما عن طريق القواعد، سواء كانت لجان الأقسام، أو المراكز، أو ما يتفق عليه . وهذا يعتبر فى تقديرى عملية انتخاب مسبقة، أى أن العملية ستتم، بأن التنظيم السياسى .. وهو يمثل القواعد الشعبية

– سواء كانت نقابات، أو تعاونيات ، أو مؤسسات جماهيرية – سيتيح لكل هذه القواعد أن تعبر عن رأيها – بطريق الاقتراع السرى – فى اختيار الاثنين المرشحين ، ويتم عليهما الاستفتاء من الناخبين، ويفوز بعضوية مجلس الأمة من يحصل على النسبة المقررة من الأصوات .

وأرى أنه إذا رشح الاتحاد الاشتراكى أكثر من اثنين ، فهذا من شأنه أن يخلق صراعات داخل التنظيم، فإذا رشح أربعة سَنُغْضِب ٣٥٠ عضواً من العناصر القيادية فى التنظيم السياسى ، ولو رشحنا ٦ مرشحين فسنغضب ٧٠٠ عضو على الأقل، وهذا من شأنه أن يفتت الحركة داخل التنظيم. لذلك أرى أن يقتصر الترشيح على اثنين فقط، وليس فى هذا حساسية، لأن الشعب سوف يتقبل هذا الأمر .

ولو أخذنا فى الاعتبار ما سوف تثيره القوى المضادة من إشاعات، فالواقع أن هذه القوى لن ترضى بأى وضع ، ولن تكف عن إطلاق الإشاعات مهما فعلنا، حتى لو رشحنا ١٠ أو ٢٠ مرشحاً فى كل دائرة. فأرى أن نتبع الأسلوب الأمثل منذ البداية، ونُوَجِّه الشعب إلى أن دور التنظيم السياسى يجب أن يكون قاطعاً فى هذا الصدد، وشكراً .

السيد / إبراهيم آدم :

واضح من المناقشة أن هناك رغبة شبه إجماعية فى ألاّ تأخذ انتخابات مجلس الأمة الصورة التقليدية المعروفة، وأن هناك ضرورة دستورية وديمقراطية تقتضى وجود مجلس الأمة . وحل هذه

المعادلة – فى رأيى – أن ينتخب مجلس أمة جديد ، دون أن تأخذ الانتخابات صورة العنف .. والمجرى التقليدى الذى أَلِفْناه .

ولا شك فى أن الجماهير عندما تطالب بعدم إجراء انتخابات فى الظروف الحاضرة ، إنما تضع فى أذهانها الصورة القديمة للانتخابات، ولكنها لم تجرب الانتخابات التى تجرى فى ظل الاتحاد الاشتراكى وتحت سيطرته، ولو علمت أو تخيلت صورة الانتخابات القادمة، لما طالبت بعدم إجرائها . وأريد أن نفرق بين نوعين من الجماهير فى هذا الصدد : فهناك الراغبون فى الترشيح، ومن يحيط بهم من مساندين أو معارضين .. وهؤلاء يشكلون قلة لها اهتمام وتفكير خاص، ومن ناحية أخرى هناك الملايين الذين يحرصون على ألاَّ تأخذ المعركة الانتخابية صورة العنف .

ومما لا شك فيه، أن تدخل الاتحاد الاشتراكى فى المعركة هو مطلب جماهيرى قديم ، وليس وليد الظروف التى نعيشها اليوم فقط، فعندما ساءت سبل الدعاية فى الانتخابات السابقة التى جرت فى

دمنهور، قرعت آذاننا صيحات الجماهير، وطالبت بتدخل الاتحاد الاشتراكى لوقف هذه الأساليب، أو على الأقل عدم تكرارها، وقد أَبْلَغت القيادة السياسية بذلك فى حينه، إلاَّ أن الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الوقت لم يكن مستعداً للتدخل .. وقد أشرتم سيادتم إلى هذا الموضوع فى اجتماع موسع وقلتم : " إن الاتحاد الاشتراكى لن يترك المعركة الانتخابية تجرى على هذا النحو من الإسفاف " .

وإذا كانت الجماهير قد طالبت بتدخل الاتحاد الاشتراكى إبان المعركة الانتخابية فى دمنهور، فإن الظروف الحالية تستلزم تدخل الاتحاد الاشتراكى بصورة أكثر تحديداً وتنظيماً .

إننى أطالب بتدخل الاتحاد الاشتراكى، ليس فقط فى اختيار المرشحين، وإنما يجب أيضاً أن يراقب أسلوب الدعاية الانتخابية، ويعمل على تنقية المعركة من أى شائبة قد تؤثر على نظرتنا للأمور، والتزامنا بكل ما هو جاد وصادق وأمين .

وفيما يتعلق باختيار المرشحين ، كنت أنادى بأن ينزل الاتحاد الاشتراكى بقائمة تضم من وقع عليهم الاختيار للترشيح – فى كل دائرة – على أن تقوم أجهزة التنظيم بمساندتهم شعبياً . وكنت أرى فى هذه الطريقة فرصة لتقوية الاتحاد الاشتراكى ودعمه. لكننى اليوم وإزاء الرغبة العامة فى ألاَّ تأخذ الانتخابات طابع الحدة والعنف – أرى أن هذا الأسلوب قد يخلق معركة فيها من العنف ما يتنافى مع المطلب الجماهيرى .

ومن ناحية أخرى أرى أن الجماهير لا ترفض تدخل الاتحاد الاشتراكى، عن طريق قصر الترشيح على عدد معين – سواء كان هذا العدد اثنين، أو أربعة مرشحين – على أن يكون الجميع ملتزمين أمام الاتحاد الاشتراكى فى المحافظة على جدية المعركة، وسلامتها، وخلوها من صور المعارك التقليدية السابقة، وأن يعلم كل منهم أنه إذا خرج عن هذه الحدود سوف يحاسب تنظيمياً. وبذلك يمكن أن يأتى مجلس أمة مرتبط بالاتحاد الاشتراكى .. وفى نفس الوقت نجتاز المعركة بسلام.. وبما يضمن الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية، وَلاَ نتعرض لمعركة ضارية .. وَلاَ للأسلوب المؤسف الذى كانت تجرى عليه المعارك الانتخابية فى الماضى .

لذلك فإن اقتراحى هو أن يقوم الاتحاد الاشتراكى بتحديد عدد المرشحين تحديداً باتاً، ومحاسبة من يخرج على الأسلوب الجاد فى الدعاية .

السيد / إسماعيل عبد الحميد الوكيل :

أود أن أوضح أن المطالبين بتأجيل الانتخابات يستندون فى ذلك إلى بيان ٣٠ مارس . وإننى أطالب بأن تُعتبر خطب السيد الرئيس التى أعقبت صدور بيان ٣٠ مارس – بمثابة مذكرات إيضاحية للبيان .. لها قوة البيان نفسه. وقد قال سيادته فى إحدى هذه الخطب بالمنصورة : " إنه يجب إجراء الانتخابات لمجلس الأمة فى موعدها " .. وهذا من شأنه أن يُسقط حُجَّة الذين يستندون إلى بيان وبرنامج ٣٠ مارس فى عدم إجراء انتخابات فى الوقت الحاضر .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الاتحاد الاشتراكى .. ومجلس الأمة ، أرى أن يكون التصعيد لمجلس الأمة قاصراً على قواعد الاتحاد الاشتراكى، حتى نضمن ولاء أعضائه للقواعد التى صَعَّدَتهم، واعترافهم بأُبوة التنظيم السياسى لمجلس الأمة .

لذلك فإننى أطالب بتدخل التنظيم السياسى فى عملية الترشيح لمجلس الأمة، عن طريق مؤتمرات المراكز والأقسام، وأمناء الوحدات الأساسية فى القرى، وذلك باختيار مرشحين اثنين فقط فى كل دائرة انتخابية، وليس ذلك صوناً للمرشحين وَلاَ حفاظاً عليهم، بل لتأكيد فعالية قواعد التنظيم ووحداته الأساسية .. ووضعها موضع التجربة والاختبار، للوقوف على مدى قوتها، ونضاليتها ، وقدرتها على تصعيد رجال أوفياء مخلصين يرتبطون بآمال الشعب وأهدافه، على أساس حماية مكاسبنا الاشتراكية . ولابد أن يكون أعضاء مجلس الأمة من العناصر السليمة والقادرة على أن تقود

خطى الجماهير فى مجال التشريع .

وقد يقول البعض بأن هذه الطريقة تتنافى مع الديمقراطية، وأقول : إن أمناء الوحدات الأساسية وأعضاء مؤتمرات المراكز والأقسام، لم يصلوا إلى هذه المستويات إلاّ عن طريق الانتخاب من القواعد الشعبية، فإذا وُكِّل إليهم ترشيح أعضاء مجلس الأمة، فليس ثمة تعارض فى ذلك مع الديمقراطية. أما إذا رُشِّح أربعة، أو ستة فى كل دائرة، أو فتحنا باب الترشيح لغير الأعضاء التنظيميين، فقد تتسلل بعض العناصر الانتهازية، وقد يحدث التخلخل الذى نحرص على تفاديه .

إننا – فى الواقع – بصدد قضية تستحق الاهتمام، حتى نضمن أن يُشَكَّل مجلس الأمة من عناصر سليمة تدين بالولاء للاتحاد الاشتراكى، وشكراً .

السيد / عبد الخالق الدهراوى :

أنا أُسلِّم بأنه لابد من اشتراك الاتحاد الاشتراكى فى إجراء الانتخابات، سواء بالنسبة للترشيحات، أو الإجراءات التى تتبع عمليات الترشيح، حتى يعقد مجلس الأمة أولى جلساته . وفى رأيى أن طريقة اختيار قوائم الترشيح تعتمد أساساً على شقين :

الشق الأول : هو أن تعلن القيادة السياسية عن مواصفات المرشح الذى تقبله ممثلاً للتنظيم فى هذه الانتخابات، بأن يكون – على سبيل المثال – شعبياً، جماهيرياً، ذا نقاء ثورى، دمث الخلق، ملتزماً عقائدياً، ماضيه نظيف، سلوكه فى العمل السياسى بلا شوائب، على درجة من المعرفة والخبرة. هذا إلى جانب أن يكون عضو مؤتمر قسم أو مركز، بمعنى أن يكون قد اجتاز مرحلتين انتخابيتين على الأقل، أو يكون قد وصل إلى أحد المستويات الأعلى .

الشق الثانى : هو أن يتقدم الراغبون فى الترشيح – ممن تتوافر فيهم المواصفات التى تعلنها القيادة السياسية – بطلبات ابتدائية للجان الأقسام أو المراكز التى يتبعونها ، ثم تقوم هذه اللجان بالمفاضلة والمواءمة فيما بين المرشحين، فى سبيل إعداد قوائم بمرشحيها بما يقابل العدد المطلوب فقط ، وتعتمد هذه القوائم من لجان المحافظات – كقيادة سياسية فى إطار الإقليم – قبل إعلانها . ثم بعد ذلك يُلْقِى التنظيم بكل ثقله السياسى لضمان نجاح مرشحيه على من يتقدمون للترشيح من غير الملتزمين بقرارات التنظيم هذه – هؤلاء الذين يمكن تسميتهم بالخوارج – ويجب أن نتصدى لهم بقوة وإيجابية، وأنا إذ أقول بذلك، فلأن الدستور لا يمنع مثل هؤلاء من الترشيح، وشكراً .

السيد / الرئيس :

الحقيقة هو الدستور بيحيل إلى القانون، وفيه قانون كان قبل كده .. كان مِدِّى حق الاعتراض اللى هو احنا عملناه إدخار فى سنة ١٩٦٤ فى ظل هذا الدستور .. فيعنى أنا باتكلم على ناحية الاعتراض .. انت بتقول الدستور مافيهوش .. الدستور بيقول، وبينظم، وبيحيل .

السيد / عبد الخالق الدهراوى :

الدستور يسمح بالاعتراض، ولكنه لا يقفل باب الترشيح، وهذا ما أقصده .. أى أنه مسموح لهم أن يتقدموا للترشيح، ثم يُعْتَرض عليهم بعد ذلك .

السيد / الرئيس :

الأخ حتيتة .

السيد / عطية أبو بكر حتيتة :

فى الواقع أن الجماهير حينما كانت تطالب بتأجيل انتخابات مجلس الأمة، لم تكن تبغى من وراء هذا التأجيل إلاّ تخوفها من تصدع الجبهة الداخلية، ولكنها إذا أمنت تماسك هذه الجبهة، فإنها تُصِر على وجود مجلس الأمة .

إن مجلس الأمة هو الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى، وكل ما يطلبه الاتحاد الاشتراكى فى عضو مجلس الأمة أن يكون عضواً عاملاً فيه . ومن هنا إذا استطعنا أن نحقق تماسك الجبهة الداخلية، فلا بأس إطلاقاً من وجود مجلس الأمة. ولكن كيف السبيل؟

إن الجماهير كلها - على الإطلاق - تطالب بتدخل الاتحاد الاشتراكى فى انتخابات مجلس الأمة، ولا تعارض هذا التدخل .

وفيما يتعلق بالرأى القائل بأن نترك المرشحين يتقدمون ٢ أو ٤ أو ٦، فالرأى عندى أن يقوم الاتحاد الاشتراكى - عن طريق مؤتمرات المراكز والأقسام، وأمناء الوحدات الأساسية - باختيار اثنين فقط من بين المرشحين .. أحدهم على الأقل من العمال أو الفلاحين، على أن يتم هذا الاختيار من بين الطليعة .. وخيرة الاشتراكيين .. الذين يتميزون بالعلاقات الإنسانية، والعقيدة، والنضال . ولو

أخذنا بالرأى الذى ينادى بترشيح ٤ أو ٦، فكأننا نتيح لهم أن يتصارعوا .. وأن يتضادوا، وستجد الثورة المضادة والرجعية - فى هذا الموقف - فرصتها فى إزكاء هذه الفرقة بين خيرة رجالنا .

ولذلك لا أرى بأساً من أن يرشح الاتحاد الاشتراكى ٢ فقط، وهناك سوابق فى هذا السبيل فى انتخابات مجلس الأمة سنة ١٩٥٧، إذ أُقْفِلت حوالى ٦٠ دائرة على أشخاص بعينهم، ولم يعترض على ذلك أحد، ذلك لأن هذا العمل كان ضماناً لاستمرار الثورة، وعدم انحراف مجلس الأمة عن الخط الثورى .

ثم جاء فى سنة ١٩٦٠ مجلس الأمة المشترك .. وكان بالتعيين. ورغم أن غالبيته كانت من بين أعضاء مجلس الأمة السابق .. فلم يعترض أحد، إذ أن هذا العمل كان له ما يبرره .

وإذا كانت الضرورة فى الماضى قد أباحت هذا العمل، فأعتقد أن الضرورة اليوم أقوى مما كانت عليه فى الفترة الماضية، إذ أننا فى حاجة اليوم إلى مجلس حرب ، وأعضاء تتوافر فيهم مواصفات خاصة .. لكى يعيشوا فى هذه الثورة .. ويعيشوا هذه المرحلة التى نواجه فيها العدو .

إن الاتحاد الاشتراكى عندما يرشح ٢ فقط ليستفتى فيهم الجماهير ، فمعنى ذلك أن هذا الاختيار لم يكن من جانب القيادة السياسية فحسب، ولكنه اختيار الاتحاد الاشتراكى الذى انتخبه الشعب بإرادته . أما القول بأن ينزل الاتحاد الاشتراكى بثقله إلى معركة الانتخابات، فإننى أشك أن الاتحاد الاشتراكى – حتى هذه اللحظة – له ثقل يستطيع به أن يُنَجِّح بعض ممثليه .

تقولون سيادتكم دائماً : إن الأقلية لابد أن تخضع لرأى الأغلبية، فإذا كانت الأغلبية فى الوحدات الأساسية ومؤتمرات المراكز والأقسام قد قررت أن ينزل زيد أو عمرو إلى الانتخابات .. ولا ينزلها فلان وفلان، فإن على هؤلاء أن يخضعوا لرأى الأغلبية، وإلاّ كانوا مارقين يجب أن تسقط عنهم العضوية العاملة، ومن ثم فلا يحق لهم الترشيح، وشكراً يا سيدى الرئيس .

الدكتور / محمد إبراهيم دكرورى :

أختلف مع الزميل عطية حتيتة فيما قاله عن المجلس المعين، إذ لا تمانع الجماهير فى وجود مجلس أمة، وإنما قد يكون الأسلوب هو موضع المناقشة . وقد وضح من خلال المناقشة التى جرت هنا .. أن هناك اتفاقاً على قيام مجلس الأمة .. وأن يكون للتنظيم السياسى دور فى الانتخابات القادمة. وانطلاقاً من هذين المبدأين سأتقدم باقتراح تفصيلى محدد، أرجو – حتى لا يضيع الوقت – أن نأخذه كقاعدة لمناقشاتنا، وهذا الاقتراح من جملة نقاط، هى :

النقطة الأولى : يُفتح باب الترشيح لكل من يريد أن يتقدم .. لأننا إذا قَصَرْناه على أعضاء فى تنظيم الاتحاد الاشتراكى .. فى مستوى دون آخر ، فنكون بذلك قد صادرنا حرية المواطنين فى التقدم للانتخابات. وعلى كل من يرغب فى الترشيح أن يتقدم للاتحاد الاشتراكى فى المحافظة فى الأسبوع السابق للموعد المحدد لفتح باب الترشيح. ثم تعقد بعد ذلك مؤتمرات موسعة للدوائر الانتخابية .. تضم أعضاء المؤتمر – عن الوحدات الداخلة فى مجال مؤتمر الدائرة الانتخابية – وأمناء لجان الوحدات الأساسية .

وفى هذه المؤتمرات يتقدم كل من المرشحين إلى أعضاء المؤتمر بتعريف نفسه.. من حيث ماضيه النضالى .. ومن حيث ما يعتنقه من فكر سياسى .. ومن حيث خطته للعمل فى مقره الانتخابى . ثم تجرى بعد ذلك الانتخابات من بين أعضاء مؤتمر الدائرة الموسع، ولكل عضو الحق فى اختيار من ٤ إلى

٦ أعضاء ، ومن يحصل على ٥٠% من الأصوات – من المرشحين – له الحق فى دخول الانتخابات العامة، ومن لا يحصل على هذه النسبة يُستبعد نهائياً من دخول الانتخابات .

ويمكن أن يتم ذلك بأحد طريقين :

- إما أن تُعَدَّل الفقرة الخاصة بشروط العضوية فى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣، بأن تستبدل عبارة : " أن يكون حاصلاً على أغلبية أصوات أعضاء مؤتمر الدائرة الموسع "، بعبارة : " أن يكون عضواً عاملاً فى الاتحاد الاشتراكى ".

- وإما أن يُتَّخذ إجراء محلى فى الاتحاد الاشتراكى، بأن تحجب عن العضو شهادة العضوية فى الاتحاد الاشتراكى .. حتى لا يستوفى بذلك مستندات الترشيح .

وبهذه الطريقة نكون قد حددنا عدد المرشحين بأقل عدد ممكن. وفى اعتقادى أنه لن يزيد عن ٢ إلى ٤ فى معظم الدوائر، وبذلك نتفادى تحديد العدد بـ ٢ ، لأنه فى هذه الحالة سيقال إننا عَيَّنَّا المرشحين الـ ٢ . وكذلك الحال لو حددنا العدد بـ ٤، فقد تكون هناك دوائر انتخابية لا يتقدم لها هذا العدد، ومن ثم فليس هناك ما يدعو إلى زيادة العدد إلى ٤ فى الوقت الذى يمكن أن تُحسم فيها بعض المعارك الانتخابية بأقل من هذا العدد .

هذا رأى جمهور محافظة المنيا وأعضاء مؤتمر محافظة المنيا، أتقدم بعرضه على الإخوة الزملاء .

السيد / محمد أحمد عبد الهادى :

إننى متفق مع الدكتور محمد دكرورى .. فى جزء معين مما قاله، ولكن لا يجب أن يحكمنا فى هذه المناقشة الحماس أو العاطفة، حتى لا نَجُر التنظيم إلى موقف قد يَضُرّ به قبل أن يخدمه .

والرأى عندى أنه لكى يتدخل التنظيم، فلابد أن يكون تنظيماً حزبياً قوياً، والالتزام فيه مؤكد، ولكننى أشك فى أننا نستطيع فعلاً أن نؤكد هذه الصفة – أو هذه القيمة – عند أى عضو فينا، والدليل على ذلك أنه يمكن لأى شخص – على أى مستوى من المستويات وعنده طموح – أن يضرب برأى القيادة عرض الحائط .. إذا ما طلبت إليه عدم دخول انتخابات مجلس الأمة .

وإننى أتساءل هل أصبح التنظيم عندنا تنظيماً حزبياً قوياً، تأكدت فيه كل القيم التى ذكرتموها سيادتكم فى بداية اجتماعاتنا هنا فى اللجنة المركزية؟ وهل هناك فعلاً عمل سياسى تقوم به لجان الوحدات الأساسية، أو مؤتمرات الأقسام والمراكز والمحافظات فى القرى والمواقع الانتاجية؟ ثم هل أثبت التنظيم فعلاً حركة معينة فى خلال الفترة الماضية؟ أنا أشك فى هذا تماماً ، والدليل على ذلك أن لجنة

التنظيم كانت تناقش – فى اجتماعها أمس – مشكلة تجمد حركة وحدات الاتحاد الاشتراكى فى كافة المواقع عقب عملية الانتخاب مباشرة .

الحقيقة إننا لانريد الدخول فى قضية معينة ، قد تستغلها القوى المضادة فى تأليب الرأى العام على التنظيم ، وإن الجماهير – التى تركز سيادتكم على أنها طرف أساسى ومهم – تأخذ موقفاً جاداً من الاتحاد الاشتراكى، لا يخدم طبيعة الأحوال التى نعيشها الآن. وأضرب مثلاً بما حدث فى كفر الشيخ، حين عُقد بها مؤتمر المحافظة من يومين .. ووافقت أغلبيته على اقتراح بقصر الترشيح على أعضاء المؤتمر القومى العام فقط. فما أن علمت الجماهير أن المؤتمر اتخذ هذا القرار .. حتى بدأت تهاجم المؤتمر .. وتأخذ منه موقفاً، قائلة : إنه بدأ يحتكر كل شىء، وما إلى ذلك .

يجب أن نبحث الأمور بحثاً موضوعياً دقيقاً، حتى نرى هل تمت فعلاً الانتخابات فى المرحلة الماضية – ونحن نتاج هذه الانتخابات – بالأسلوب السليم الذى نريده، أم أن هناك عوامل ومعايير معينة حكمتها؟ هذه العوامل تعرفونها جميعاً، وهى : الانقسامات، والصراع، والتكتل ، وغير ذلك مما حكم عملية الانتخابات . ولذلك لا يجب أن يكون معيار الانتخابات الماضية هو المعيار الأمثل للحكم على الشخص الذى يدخل عملية الانتخابات المقبلة. وكم من أفراد حُجِبوا، ولم يوفقوا فى الانتخابات الماضية، وقد يكونون قيادات أكثر التزاماً من كثير منا .

لا شك أننا بعد تشكيل المؤتمر القومى العام، واللجنة المركزية، قد وضعنا أقدامنا فعلاً على أول الطريق السليم للعمل السياسى المتكامل. وهذا هو التقييم الموضوعى للتنظيم فى هذه الفترة، ولكن ماضينا فى هذا العمل السياسى المتكامل .. ماضٍ قصير، حيث لم نُدعِّم ونُقوِّم أنفسنا . وبالتالى فإن التنظيم بشكله الحالى لن يأتى بمجلس الأمة كما نرجو ، لأن التنظيم إذا كان ضعيفاً ، فسوف يأتى بمجلس أمة ضعيف .. كما أعتقد .

ولهذا ففى رأيى أن يُفتح باب الترشيح للجميع، على أساس أن للتنظيم دوراً .. بأن يتدخل لعزل عناصر قوى الثورة المضادة فقط. وهذا ما نص عليه وأكده بيان المؤتمر القومى العام فى دورته الطارئة .. ونحن مطمئنون إلى هذا، إذ أن عناصر القوى المضادة معروفة لدى أعلى المستويات، بما عندها من معلومات قد لا تكون موجودة لدى مؤتمرات المحافظات أو المراكز .

وبالنسبة لأعضاء مجلس الأمة فى الفترة الماضية، فإننى أرى أنه لابد أن يكون للتنظيم السياسى دور فى تقييم هؤلاء الأعضاء، فقد كان من بينهم من خرجوا عن الالتزام .. وعن الخط السياسى العام للدولة

.. وعن النظام الاشتراكى، وأخذوا مواقف معينة. ولهذا أقول : لابد أن يكون هناك تقييم موضوعى يقوم به التنظيم السياسى، وأن يُستبعد هؤلاء الذين خرجوا عن الالتزام والخط السياسى – فى الفترة الماضية – من الترشيح نهائياً .

أما بالنسبة لتأكيد دور اللجنة المركزية كسلطة سياسية فى المجتمع .. فإننا لا نختلف عليه، وعلينا – طبقاً لما ورد فى قانون الاتحاد الاشتراكى من تأكيد لهذا الدور – أن نضع ضمانات معينة فى شأن الرقابة السياسية على أعضاء مجلس الأمة، لنرى ما إذا كان الأعضاء قد خرجوا عن الخط السياسى العام، أم لا .

فى رأيى أن هذا هو ما يحكم حركتنا فى الفترة القادمة، وشكراً .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

الواقع أن كل ما يُدْلَى به فى هذه القاعة من آراء .. ومن ضمنها الرأى الذى سأقول به ، يعتبر سلاحاً ذا حدين، فليس هناك رأى سليم ١٠٠% ، لأن لكل رأى جوانبه الإيجابية وجوانبه السلبية. ومهمتنا نحن هنا، أن نوازن بين الآراء، لعلنا نهتدى إلى أخفها ضرراً وأكثرها نفعاً. ويبدو – أنه من

سوء حظى – أننى دائماً أتجه فى رأيى إلى عكس ما يتجه إليه الأغلبية .. ولكن العبرة – على كل حال – بحسن النية .

أعتقد أن التدخل من جانب التنظيم السياسى فى موضوع الانتخابات القادمة، يجب أن يكون تدخلاً بمقدار، ولست موافقاً على أن يتولى التنظيم تحديد المرشحين ابتداءاً .. ولا أن يساند المرشحين بصفة رسمية، فإن هذا وذاك يضر التنظيم .. لأن الذين لا يساندهم التنظيم – وهم من أعضاء هذا التنظيم – لهم حقوق، كما لغيرهم ممن أيَّدهم . وهذه الحقوق هى أن لهم الحق فى ترشيح أنفسهم .. ومن ثم فإن مساندة التنظيم للبعض دون البعض الآخر سيؤدى إلى انصراف الذين لم يؤيدهم التنظيم – هم وأهليهم – وهذا يؤدى أيضاً إلى أن تستقطب عناصر القوى المضادة هؤلاء فى صفها، وهذا خطر يجب أن ننتبه إليه .

ومن ناحية أخرى، ما القول لو أن من ساندهم التنظيم جانبهم الصواب، فلم ينجحوا فى الانتخابات؟ وما وَقْعْ ذلك فى الداخل وفى الخارج؟ إن قوة التنظيم ستوضع فى كفة القدر .. وفى تقدير الناس هنا.. وفى تقدير الناس فى الخارج .

وإلى جانب ذلك أيضاً، فإن القاعدة الانتخابية التى تضم الناخبين الذين سينتخبون من رشحهم التنظيم.. ومن لم يساندهم التنظيم، ليسوا جميعاً أعضاء فى التنظيم، ذلك أن حَمَلَة تذاكر الانتخابات ليسوا جميعاً أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى، وكأن القيد فقط جاء بالنسبة للمرشحين .. ولم يأت بالنسبة للناخبين . ولهذا أود من سيادة الرئيس أن يبين لنا لماذا قُصِرَ القيد فى عضوية الاتحاد الاشتراكى على من يرشح نفسه .. لا على من ينتخب. أقول هذا لأن العملية تقوم على قطبين : الناخبين، والمرشحين. أفلم يكن من الأجدى أن يقوم شرط العضوية للاتحاد الاشتراكى فى الطرفين؟.. هذه مسألة أرجو سيادة الرئيس أن يتفضل بشرحها .

سمعت أيضاً اقتراحات من جانب بعض السادة الأعضاء، بعضها يرى قَصْر الترشيح على أعضاء اللجنة الأساسية .. والبعض الآخر يرى قصر الترشيح على أعضاء المؤتمر القومى. ولكنى أتساءل أليس فى الأخذ بهذين الرأيين منافاة لما جاء فى الميثاق .. من أن الانتخابات يجب أن تكون حرة ومباشرة؟ ذلك لأننا إذا قَصَرْنا الترشيح على هؤلاء، فكأننا قد جعلنا الانتخابات على مرحلتين، إذ أن هؤلاء قد مروا بمرحلة انتخابية سابقة ، ومن ثم فإن انتخابهم من جديد سيكون على درجتين .. وهذه مسألة يجب أيضاً أن نحسب لها الحساب .

والقول أيضاً بقصر الترشيح على ٢ فقط .. معناه استفتاء الجمهور على ٢ ، وهذا يُؤَوَّل – كما قال أحد الزملاء – على أنه تعيين .. وليس انتخاباً، وبأن التنظيم فرض هذين الاثنين ، ولا ثالث .. أو رابع لهما.

مسألة أخرى : إذ اقترح الأخ عبد الخالق الدهراوى أن يتم اختيار الأعضاء بناء على معايير موضوعية، مثل النقاء الثورى، وما إلى ذلك . وإننى أتساءل من الذى سَيَفْصِل فى تطبيق هذه القواعد الموضوعية على الذين سيرشحون؟ لا شك أن هذا الأمر سيثير القيل والقال .

ولذلك فإنى أؤيد القول الذى يرى بأنه لا داعى لأن يتدخل الاتحاد الاشتراكى فى اختيار المرشحين ومساندتهم بطريقة رسمية، ولكن يمكن للاتحاد الاشتراكى – وهو قوة سياسية، وقوة شعبية – أن يتدخل عن طريق الدعوة إلى أهداف الاتحاد الاشتراكى، ومُثُلَه، وقِيَمِه. وهذا واجب أبدى على التنظيم أن يقوم به لتبصير الناس بقضية البلاد، وبالنضاليين، وبالذين يؤمنون بالاشتراكية والديمقراطية .

ولابد كذلك – كما قال الأخ إبراهيم آدم – من تنظيم وتحديد طريقة الدعوة إلى الانتخابات .. حتى لا نقع فى الحرج والإسفاف. وللاتحاد الاشتراكى كوادره ومناضلوه، ويمكن لهؤلاء أن يُبَصِّروا

الجماهير – بطريقة غير رسمية – ويعملوا على إيجاد جو انتخابى.. يساعدهم على انتخاب الذين يمكن أن نتصور أنهم يؤدون الأمانة البرلمانية فى مجلس الأمة .

وفى النهاية، إذا فرض وحدث ما يتخوف منه البعض، من أن مجلس الأمة الجديد قد لا يحقق الغاية المنشودة .. وإننا قد نقع فى الصراع الذى وقعنا فيه من قبل، فإن هناك من الوسائل ما يمكن أن ندرأ به هذه الاحتمالات. فمن المعلوم أن التنظيم سلطة الشعب العليا، وله الرقابة .. وله التوجيه على سلطة الدولة بفروعها المختلفة، ومنها السلطة العليا للدولة – وهو مجلس الأمة – فإذا سار هذا المجلس .. وهو سلطة الدولة العليا .. فى الخط الذى رسمه التنظيم السياسى .. فَبِهَا ونَعِمَتْ. أما إذا تنكب جادة الصواب .. فإن فى مقدور التنظيم السياسى أن يطلب من السيد الرئيس – باعتباره رئيس الدولة – أن يحل مجلس الأمة .. ولا غضاضة فى ذلك .. ولا يجب أن نتخوف منه ، لأن إجراء الانتخابات ممارسة للديمقراطية .. وتربية سياسية .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الذين جلسوا فى كراسى مجلس الأمة .. هم أعضاء فى التنظيم، ولذلك فإن للتنظيم أن يحاسبهم باعتبارهم أعضاء فيه .

قلت فى بداية كلامى : إن كل رأى سلاح ذو حدين، وأنا أعرف السلبيات فى الرأى الذى أقول به، ولكنى أعرض على إخوانى هنا الوجهة التى لم يتعرضوا لها .. لعلنا نهتدى إلى طريق الصواب. والله يوفقنا جميعاً، وشكراً ياسيدى الرئيس .

السيد / الرئيس :

هو كلامك اللى فات يا دكتور جاد كان مختلف عن النهارده، لَمَّا جينا نتكلم .. حتى انت قلت عاوز تِعَيِّنْ الوزراء والنواب .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

ولكن سيادتكم لم توافقوا على هذا .

السيد / الرئيس :

هو أنا الحقيقة بدى أعلق على نقطتين فى كلام الدكتور جاد .. هو الحقيقة مافيش حكمة فى عملية شروط العضوية بالنسبة للناخب والمرشح .. والحقيقة المهم هو المرشح .. والحقيقة الناس المعزولين عن الاتحاد الاشتراكى هم قلة، فمفكرناش ان احنا نمنعهم من التصويت ، إلاَّ اللى أخذ عزل سياسى .. وبعدين حتى العزل السياسى رُفِعَ عن عدد كبير .

والنقطة الثانية اللى أنا برضه بِدِّى أوضحها عن نفسى : أنا مش خايف من أى مجلس أمة .. مجلس أمة بييجى .. باترك الانتخابات للشعب كله ينتخب، أنا متأكد انه مجلس أمة حيمشى، ولن ينحرف أبداً .. يعنى النقطة دى ماهياش موجودة فى اعتبارنا . قد ينحرف أفراد .. وده برضه حتى لو جُم كده .. حينحرف أفراد. فى أى تنظيم من التنظيمات ممكن ينحرف أفراد. أما مجلس الأمة .. كمجلس أمة، يعنى مافيش أبداً – ولن يكون هناك – داع لحل مجلس الأمة .. سواء أخذنا بهذا أو بذاك، لأن انحراف قلة .. لا يحتم أبداً انحراف المجلس .. والمجلس الماضى انحرفت فيه قلة، ولم يكن لها طبعاً – بأى شكل من الأشكال – أى تأثير .

ولكن الحقيقة النقطة الأساسية – التى دعت إلى هذه المناقشة – هى دور التنظيم السياسى فى هذا الموضوع ، ويمكن أنا مش عاوز يبان لى رأى .. لغاية ما اسمع آراءكم كلها. الحقيقة .. هل هذا

التنظيم حيكون له دور، أو مايكونش له دور؟ أو هل له كيان، أو مالوش كيان؟ هل له اعتبار، أو مالوش اعتبار؟ هل هو قوة، أو لا قوة له؟ . ده الحقيقة الموضوع الأساسى .. ماهواش أبداً موضوع مجلس أمة ينحرف، أو لا ينحرف. أبداً أى مجلس أمة حييجى .. أنا ضامن يعنى ١٠٠% انه مجلس أمة حيمشى كويس .. قد ينحرف فيه أفراد، ولكن المجلس بأجمعه لن ينحرف .

والضمان فى هذا الحقيقة هو الـ ٥٠% عمال وفلاحين، ده اللى موضوع فى الميثاق .. علشان يضمن ان التشريع مايجيش فى صالح القوة اللى كانت موجودة قبل كده. أما يعنى العملية اللى خَلِّتنا نناقش هذا الموضوع .. هى الاتحاد الاشتراكى .. ايه دور الاتحاد الاشتراكى ؟ ايه قوة الاتحاد الاشتراكى ؟ دى الحقيقة العملية .

السيد / حسنى عبد السيد جاد الرب :

أريد أن أبدأ الحديث من منطلق أساسى، وهو أن فكر القائد – دائماً وباستمرار – يكون الركيزة الأولى فى النظرية والتطبيق. ولقد تحدثت سيادتك فى افتتاح الدورة الطارئة للمؤتمر القومى، فقلت: "

على الرغم من أننا نُكَوِّن تحالف لقوى الشعب العامل ، إلاَّ أننا لسنا حزباً واحداً داخل البلد .. بل هناك حزبان " . وقلت سيادتك فيما مضى : " إن العمل داخل التنظيم الجماهيرى صعب، وأسهل منه العمل الحزبى .. إذا كان لدينا حزب، ولكننا نريد أن نسير بالأسلوب الحزبى " .

وعندما تكلم الرئيس فى مجلس الأمة، قال : " فالعملية ليست عملية أسلوب فقط، بل عملية أسلوب ونتائج فى نفس الوقت " . فنحن نريد – كما ذكر الزملاء – مجلس أمة للحرب، مهمته فى أعقاب المؤتمر القومى يقيناً – وبالدرجة الأولى – مهمة تشريعية، يُشَرِّع ويُقَنِّن .. ويُغَيِّر من اللوائح، لصالح جماهير الشعب العامل .

والقانون من وجهة نظرى – رغم عدم تعمقى فى الفقه الدستورى – هو مُعَبِّر عن إرادة واقعية . فإذا لم يكن هناك أعضاء فى مجلس الأمة من مدرسة التنظيم – إيماناً، وفكراً، وصلابة – فسيصبح مجلس الأمة فى مهمته الأساسية غير متجاوب .. التجاوب الأصيل مع جماهير الشعب العامل .

ثم إننا فى دستور ١٩٥٦.. وقد كان الاتحاد القومى يمثل مرحلة من المراحل، أعطيناه حق الترشيح لمجلس الأمة ، ولم يكن يُعَبِّر بحال من الأحوال عن آمال الجماهير فى الحرية والاشتراكية والوحدة . فإذا كنا قد أبحنا هذا فى دستور سنة ١٩٥٦ ، فلابد أن يكون من حق هذا التنظيم

القائد – الذى يعبر عن أهداف النضال الوطنى فى الحرية والاشتراكية والوحدة – أن يتقدم بعناصره لهذه المعركة الانتخابية .

ونقطة أخرى : هى أن المؤتمر القومى ألزمنا بقرار من الناحية التنظيمية، وهو أن على اللجنة المركزية أن تعد خطة للكوادر الفنية والسياسية، وتدفع بها لتكون قوة طليعية داخل أجهزة الدولة التنفيذية .. وفى المجالس الشعبية. وعلى هذا الأساس يصبح تدخل التنظيم ضرورة لكى نستطيع أن نُكَوِّن مجلس أمة .. بصرف النظر عن أى اعتبار آخر.. مجلس أمة ملتزم بأهداف النضال الذى تخوضه جماهير الشعب العامل .

ثم عن العلاقة ما بين مجلس الأمة والتنظيم السياسى ، أعتقد أننا لو نجحنا فى أن نخرج بمجلس أمة على هذا المستوى من الالتزام، فسوف لا تكون هناك صعوبة فى تحديد العلاقة، وإرساء تقاليد فى العمل السياسى، وقد أرى – كما رأى بعض الزملاء – رأياً مؤداه : أنه إذا كانت العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى شرطاً أساسياً للترشيح، فيجب أن يكون هناك أمر آخر بالنسبة لعضوية مجلس الأمة، بمعنى

إذا رأى التنظيم السياسى سحب العضوية العاملة من أى عضو من أعضاء مجلس الأمة، أصبح هذا العضو فاقداً لعضوية مجلس الأمة .

ثم فى الناحية الأخرى .. فى النظم البرلمانية يلاحظ أن هناك أشكالاً متعددة : شكلاً مثلاً يُرجِّح النظام النيابى .. أى يعطى للبرلمان سلطة أكثر على الأجهزة التنفيذية، ويسمونه فى الفقه الدستورى النظام المجلسى .. أو نظام الجمعية النيابية، وشكل برلمانى يوجد توازناً، وشكل رئاسى يعطى رئيس الدولة سلطة أكثر .. أى يرجح سلطة رئيس الدولة .

ومن هنا أرى تحديد العلاقة بين التنظيم ومجلس الأمة، وفى رأيى أن ننقل التزامات رئيس الدولة بوصفه حالياً رئيس الحزب.. ننقل التزاماته تجاه مجلس الأمة إلى المؤتمر القومى العام ولجنته المركزية، وهذا يؤدى بالضرورة إلى تعديل بعض مواد الدستور ، كالمواد ٨٣، ٩٤، ١١٠، ١١١، ١١٢، حتى تكون التزامات رئيس الحزب تجاه المؤتمر القومى العام .

ثم إن الطريقة التى يمكننا أن نصل بها إلى مجلس تشريعى بالصورة التى تحقق لنا صيانة أهداف الجماهير، هى أن قيادة الحزب ترشح دائماً – فى كل ما مَرّ عَلَىَّ من تنظيمات حزبية – أشخاصاً فى دائرة من الدوائر، ويلتزم أعضاء الحزب بانتخاب هؤلاء الأشخاص. فمثلاً فى دوائر معينة كان حزب الوفد يرشح ٢ فى الدائرة .. وهناك من أبناء الدائرة وفديون ، ماكانوا يرشحون أنفسهم فى هذه

الدائرة، وتجرى المعركة على هذا الأساس. والنتيجة تنتهى لصالح الحزب الذى له أغلبية واسعة بين صفوف قوى الشعب العاملة .

فإذا ما فكرنا اليوم فى مجلس أمة .. على أساس أن نترك الباب مفتوحاً لكل راغب فى الدخول ، فكأننا بذلك نهدم الأساس الأول الذى نريد أن نضع قدمنا عليه. ومن ثم يجب أن نسير بالأسلوب الحزبى.. ندفع بكوادرنا إلى المعركة .. ونضمن لهذه الكوادر حداً أدنى من المؤازرة، لكى تستطيع هذه الكوادر الفوز، وهى ليست كوادر خاوية .. بل كوادر ثبت نضالها فى مرحلة معينة، وعندما تنزل للجماهير .. لن تكون خالية من التاريخ النضالى .

وعلى هذا الأساس نستطيع عندما نحدد العدد، وننزل به فى الدوائر الانتخابية، مؤازراً – من الاتحاد الاشتراكى وتنظيماته– مؤازرة قوية يحس بها الناس، فكأننا ننزل بأصلب العناصر وأصلب الكوادر عندنا. وبهذا يتكون مجلس أمة لا نخشاه .. بل مجلس أمة يكون له ولاء للتنظيم .. ومن مدرسة التنظيم، وليس من مدرسة خارجة عن التنظيم، وشكراً .

السيد / خالد محيى الدين :

إننى أعتبر أن انتخاب مجلس الأمة هو أهم عمل سياسى فى البلاد، ولذلك فإن واجب التنظيم السياسى أن يكون له دور فى انتخاب مجلس الأمة، لأن الاتحاد الاشتراكى له فعلاً دور فى انتخابات النقابات – وهى منظمات شعبية – فمن باب أولى أن يكون له دور فى انتخابات مجلس الأمة. ولكن المطلوب أن يكون هذا الدور .. أو هذا العمل السياسى الذى سيتدخل به الاتحاد الاشتراكى ناجحاً، ويمكن تحقيق هذا النجاح بطريقين :

الطريق الأول : ألاّ ينعزل عن الرأى العام فى منطقته، حيث يجرى الانتخاب .

والطريق الثانى : أن يتدخل بقدر قوته. ومن رأيى أن الاتحاد الاشتراكى بعد الانتخابات الأخيرة – حتى الآن – لم يأخذ دفعة كبيرة . ولهذا أرى أن يكون تدخله بقدر قوته، بأن يترك حرية الترشيح للأعضاء فى الاتحاد الاشتراكى ، ليتقدم منهم من يشاء لانتخابات مجلس الأمة، ولكن الاتحاد الاشتراكى كتنظيم – وكعمل داخلى – من حقه أن يبدأ عملاً قبل فتح باب الترشيح يوم ٢٤ ديسمبر، فمثلاً يصدر فى الغد قرار من اللجنة المركزية، يعلن فيه : أنه على جميع أعضاء الاتحاد الاشتراكى الراغبين فى الترشيح أن يتقدموا إلى أمناء المحافظات بأسماء الدوائر التى يريدون الترشيح

فيها .. وعن صفاتهم التى يرغبون أن يرشحوا أنفسهم على أساسها، ثم بعد ذلك تجتمع مؤتمرات الدوائر .. وهى مؤتمرات المراكز . وإذا لم يكن هناك مركز يمثل دائرة بمفرده، يُضَم إليه جزء آخر من دائرة أخرى. وفى هذا الاجتماع تصفى ترشيحات الاتحاد الاشتراكى .. بمعنى أنه لا يجوز لأمين مركز أن ينزل فى الانتخابات أمام أمين محافظة .. أو أن ينزل عضو محافظة أمام عضو لجنة مركز، إذ لا يصح مطلقاً أن تقع منافسة بين أعضاء التنظيمات المختلفة، وهم يعتبرون بمثابة قيادات فى الاتحاد الاشتراكى .

هذه القضية يجب أولاً – كما سبق القول – أن تصفى، ومن يرى الدخول من غير هؤلاء .. فمفروض أن تناقش المؤتمرات – وبصراحة – موقف هؤلاء، فإذا أمكن الوصول إلى اتفاق – وهذا يبين مدى قوة الاتحاد الاشتراكى فى المنطقة – فَبِهَا ونَعِمَتْ. ومن هنا يلتزم الجميع بهذا الاتفاق ويعلنونه، ولكن هذا لا يمنع أى مواطن آخر من أن يدخل. وإن كنت لا أتصور أن يفكر أحد فى الخروج على هذا الاتفاق .. بعد أن أجمع أعضاء اللجان، ومؤتمر المركز، ولجان المحافظة، على شخصين بذاتهما، إذ

سيكون هناك نوع من التأثير الأدبى على هؤلاء. ثم إننى لا أعتقد أن من سيدخل على هذا الأساس ستكون له فرصة كبيرة فى النجاح .

ولكن ربما لا تكون للاتحاد الاشتراكى فى منطقة معينة القدرة على الوصول إلى اتفاق على ٢ فقط ، ولذلك أرى أنه يحسن ألاّ يُحَدَّد العدد، ولكن يصبح التزام الحاضرين أن يؤيدوا أياً من هؤلاء الـ ٣ أو الـ ٤ ، وبعد ذلك يُعلن هذا القرار للناس . وإنما الجهد الأكبر بالطبع يجب أن يكون لـ ٢ ، ولكن دون افتعال .. أو دون فرض ، وفى هذا يبين أن قوة الاتحاد الاشتراكى فى جهة ستتركز فى الوصول إلى اتفاق ، فإذا كانت لديه القدرة فى هذه الناحية ويستطيع أن يُقْنِع ، فسيتمكن من الوصول إلى هذا الاتفاق . وما دام الأعضاء القياديون فى الاتحاد الاشتراكى – سواء فى لجان الأقسام، أو لجان المراكز، أو مؤتمرات المراكز، أو مؤتمرات المحافظات – سيتمكنون من الاتفاق، فإننى أعتقد أن أكثر من نصف المعركة قد كُسِب .

ولا شك أن الإعلان من جانب المجتمعين عن اتفاقهم على أشخاص بعينهم ، من شأنه أن يمنع عديداً من المرشحين من الدخول، وسيصبح دخول أى شخص بعد ذلك يَعْنى تحدى الإجماع . وهذه على أى الأحوال تعتبر تجربة لقوة الاتحاد الاشتراكى .

أعود فأقول : إنه يجب أن يكون هناك توجيه من اللجنة المركزية، من ضرورة قيام لجان الاتحاد الاشتراكى .. أعنى لجان المراكز، والمحافظات، والمؤتمرات، بتصفية هذه الموضوعات فيما بينها. لأننا إذا لم نتمكن من تصفية هذه الموضوعات، فإن الاتحاد الاشتراكى لن يتمكن من دخول هذه المعركة، أما إذا صُفِّيت، فأعتقد أن الاتحاد الاشتراكى سيستطيع الدخول بمرشَّحَيْن .. أو بثلاثة مرشحين، يحقق عن طريقهم النتيجة المرجوة، وشكراً .

السيد / حسن طلبة مرزوق :

بالإضافة إلى ما قيل، أود أن أذكر نقطتين أساسيتين :

النقطة الأولى : هى إجماع المتحدثين على ضرورة أن يكون للاتحاد الاشتراكى العربى دور فى الانتخاب .

والنقطة الثانية : هى قرار المؤتمر بعزل الثورة المضادة . فى هذه الحالة أرى نقطتين يجب أن توضعا موضع الاعتبار أثناء المناقشة فى المرشحين :

- النقطة الأولى : خاصة بمن يرشح نفسه من الأعضاء العاملين فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، وليس عضواً منتخباً فى أى تنظيم من تنظيماته .
- والنقطة الثانية : خاصة بالأعضاء المنتخبين .

فبالنسبة للنقطة الأولى : الخاصة بالأعضاء العاملين، غير المنتخبين فى أى وحدة من وحدات الاتحاد الاشتراكى .. أو فى أى تنظيم من تنظيماته : أرى أن هناك ضمانات فى قانون الاتحاد الاشتراكى خاصة بالعضوية العاملة، لو أنها طبقت تطبيقاً دقيقاً لتحقق معها فعلاً عزل الثورة المضادة، أو الأشخاص الانتهازيين، أو المستغلين، وهذه الضمانات وردت فى " المادة الأولى " من قانون الاتحاد الاشتراكى، كما وردت فى " المادة الرابعة " منه بفقراتها من (أ) إلى (س)، حيث ورد بها حوالى ١٢ ، أو ١٣ شرطاً .. فلو أننا طبقنا هذه الشروط - تطبيقاً سليماً - لمنعنا كل مستغل، وكل انتهازى – ليس لديه القدرة على العمل – من أن يتسرب إلى تشكيلات التنظيم ، وذلك بأن نحجب عنه شهادة الاتحاد الاشتراكى، التى تجيز له التقدم بالترشيح .

وأما بالنسبة للنقطة الثانية : الخاصة بالأعضاء المنتخبين فى وحدات الاتحاد الاشتراكى، فقد نرى فى دائرة من الدوائر، أو فى مركز من المراكز ، مطلوب له عضوان، فإذا بالمتقدمين يصلون إلى ٤ ، أو ٦ أشخاص . وهنا تعتبر الصورة صورة مفزعة صورة لا يجب أن تكون، إذ لا يجب

أن يتقدم من لجنة المركز أو من الدوائر – من بين الأعضاء المنتخبين – أكثر من العدد المطلوب. ولكن كيف يتم ذلك؟ هناك مؤتمر المركز .. أو مؤتمر القسم، وهناك المستوى الأعلى يُحتكم إليه عند الاقتضاء .

الحقيقة أننى أردت أن أشير إلى هاتين النقطتين لتكونا من موضوعات المناقشة التى تجرى الآن، لأنها مناقشات فى غاية الأهمية. كما وأن الموضوع المطروح عموماً فى غاية الأهمية ، ولابد وأن تكون هناك فعالية قوية فى الانتخابات القادمة .. وأن يكون للتنظيم السياسى دور كبير فيها ، حتى تكون العلاقة القائمة بين الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة، قائمة على أسس قوية ومتينة، وشكراً .

السيد / محمد خيرى هاشم :

إذا سمح لى سيادة الرئيس أقول : إن كلمة " الجماهير " تتردد باستمرار، ولابد أن نراعى الجماهير، وهذا واقع مطلوب فعلاً، ونحن متفقون تماماً على أننا جميعاً نعمل على خدمة الجماهير من

قوى الشعب العاملة. قد تكون للجماهير وجهة نظر، ولكن على القيادة السياسية وقيادات الاتحاد الاشتراكى أن تقوم بتنظيم حركة الجماهير، لتحقيق أهداف محددة لصالح الجماهير نفسها.

وفى رأيى أننا نحتاج إلى وحدة فكر حول تدخل الاتحاد الاشتراكى فى إيجاد مجلس الأمة، وأرى أن ذلك لن يتأتى إلاّ بالرجوع إلى بيان ٣٠ مارس .

ولا خلاف على أن الشعب هو تحالف قوى الشعب العاملة، ولا خلاف كذلك – فيما بيننا – على أن تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى ، يعنى تحالف قوى الشعب. فإذا جاء بيان ٣٠ مارس يستهدف نقل السلطة إلى الشعب .. والسلطة هنا هى سلطة إصدار القرار، فهذا يعنى مكسب عظيم، بإعطاء الاتحاد الاشتراكى وقواه العاملة سلطة اتخاذ قرارات تمس سياسة البلد، بما فيها السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وذلك ضماناً لكى تكون هذه السلطات فى خدمة قوى الشعب العاملة .

هذه الفرصة العظيمة، لا يجب أن يتردد أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى فى ممارسة العمل على ضوئها، ومن هنا حينما يتصدى الاتحاد الاشتراكى لكيفية تكوين مجلس الأمة، فيجب أن تكون هناك وحدة فكر محددة حول هذا الهدف، ولن تتأتى هذه الوحدة، إلاَّ باختيار اثنين فقط .

إننى أتفق تماماً مع رأى السيد خالد محيى الدين بإمكان إحداث عملية توجيه وتصفية بالنسبة

لقيادات الاتحاد الاشتراكى – فى المستويات القيادية – داخل الاتحاد الاشتراكى . ومن ثم فمن الواجب أيضاً توضيح الفكرة بالنسبة لقيادات الاتحاد الاشتراكى ، بأن عملية مجلس الأمة وشرف الخدمة فيه، هى عملية تطوعية، وأن الصراع عليها لا يجب أن يكون بهدف من أهداف غير واضحة تماماً .

أما بالنسبة لموضوع القائمة، فإننى أرى شخصياً أن القائمة من الممكن أن توجِد نوعاً من أنواع التفتيت داخل الاتحاد الاشتراكى نفسه، وقد يصبح الاتحاد الاشتراكى فى داخله عدة أحزاب، ثم إن رواسب الانتخابات من شأنها أن توجد مثل ذلك . ولا شك أن القوى المضادة سوف تتسلل بإيهام بعض الأعضاء أنها تستطيع أن تحاملها. وأنا شخصياً أشعر بهذا التحرك، فمنذ أن أُعلن عن البدء فى عملية الانتخابات وهناك حركات من هذا القبيل .

ومن هنا يجب أن نمارس الأسلوب الحزبى، وندرب أعضاء الاتحاد الاشتراكى على هذا الأسلوب، والعمل على تصفية الأعضاء الذين ينحرفون داخل الاتحاد الاشتراكى، فطالما أن الاتحاد الاشتراكى اتخذ قراراً فيجب احترامه، ومن يخرج على هذا القرار – بطريقة سرية، أو بشكل علنى – فسوف ينكشف أمره، وهذا مفيد أيضاً لبناء الاتحاد الاشتراكى القوى. ومن هذا يتضح أن قضية الالتزام بالنسبة لأعضاء

الاتحاد وتأييد المرشحين .. محسومة، خاصة أن الالتزام نفسه نابع من إبداء رأى الأعضاء أنفسهم فى المؤتمرات، فطالما أنهم قد عبروا عن رأيهم ديمقراطياً فسيكون الالتزام هنا قوياً، ومن المؤكد .. ومن المحتم نجاح عضو الاتحاد الاشتراكى، وليس هناك من خوف أبداً فى هذا الصدد .

أما بالنسبة لقضية حرية الانتخاب، وما أشير إليه فى هذا الصدد بخصوص ما ورد فى الميثاق، ففى تقديرى أنها حرية أن يتحرر الإنسان من الضغط الذى يقع عليه عند إبداء صوته، فطالما أن الجماهير مقتنعة تماماً بأن هذا الإنسان صالح، واجتاز مرحلة من الانتخاب والاختيار الصالح، فإنها تلتزم وتعطيه صوتها .

لذلك يجب أن نكافح فى أن نوجد الاتحاد الاشتراكى القوى، وأشكركم .

السيد / الرئيس :

أنا شايف ان احنا عدينا الساعة ١١ ، وعدد المتكلمين كثير ، وماحدش قادر يهضم الكلام

اللى اتقال الحقيقة لغاية دلوقت . فأنا شايف تأجيل الجلسة لبكرة .. ولو انه يمكن ده فيه تعب، لكن حتى نستطيع أن نصل إلى قرار .. لازم نهضم الكلام اللى اتقال، وبعدين نسمع إخواننا اللى عايزين يتكلموا . فبكرة نجتمع الساعة سبعة ونص .

(رفعت الجلسة الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة مساءً) .